مجلس السلم و الأمن الإفريقي

دراسة تقويمية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص علاقات

دولية تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

بن عمار سامي كمال.

لجنة المناقشة:

د. عبد الحفيظ جبابلية

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

د. سيد أحمد كبير	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. عبد الحفيظ جبابلية	مشرفا ومقرار	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. علاوي مريم	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

{يرفع الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير }

سورة المجادلة (11)

الإهداء

إلى أعزائي أبي وأمي أسأل الله أن ينعمهم بالصحة الجيدة

والعمر المديد.

إلى كل من عائلتي من أخوتي وأعمام وعماتي وأخوال

وخالتي كل باسمه

إلى كل أصدقائي والأحباب دون استثناء

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة للعالمين، فإني أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الحفيظ جبابلية الذي تقبل بصدر رحب الأشراف على هذه المذكرة ،من خلال كل ما قام به من جهد مشكور مأجور عليه إن شاء الله، إذ لم يبخل علي بنصح أو إرشاد أو توجيه ومنحي الكثير من وقته، هذا ما أثر بالإيجاب على مسيرة البحث.

كما أتوجه بالشكر الخالص للجنة الموقرة التي قبلت مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر لكافة الأساتذة من كل الأطوار الدراسية الذين ساهموا في مسيرتي العلمية والتربوية والإنسانية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى كل أصدقائي، وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

قائمة المحتويات :

مقدمة..... ص:2.

الفصل الأول : مدخل مفهومي ونظري للأمن والسلم.

المبحث الأول: ماهية الأمن والسلم..... . ص.11

المبحث الثاني: ماهية النازعات.....ص.17

الفصل الثاني: جهود استتباب السلم والأمن في إفريقيا.

المبحث الأول: هيكلة الاتحاد ومجلس السلم والأمن الإفريقي ص38

المبحث الثاني: الجهود الأفريقية لاستتباب الأمن.....ص.42

المبحث الثالث: الجهود الأممية في تسوية النازعات..... ص.54

الفصل الثالث: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمتي مالي والسودان.

المبحث الأول: الأزمة في مالي.....ص.58

المبحث الثاني: الأزمة في السودان.....ص.65

المبحث الثالث: تقويم الجهود الأممية ومجلس السلم والأمن الإفريقي في استتباب الأمن.....ص.71

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي	39
02	الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي	41

الملخص

الملخص:

تحظى قضية السلام والأمن الأفريقي بأهمية كبيرة في القارة الأفريقية لحل النزاعات وتسويتها منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي الذي يضم بين أجهزته مجلس السلم والأمن ودوره في تحقيق السلام والأمن من خلال الصلاحيات والصلاحيات الممنوحة لها بموجب بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن.

قد ساهم المجلس بشكل نسبي في حل النزاعات داخل القارة الأفريقية على الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهها المتمثلة في قلة القدرات والحاجة إلى دعم المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى قلة خبرته. كاف في القرار. وإدارة النزاعات، مما أدى إلى إضعاف فعالية دور المجلس في حل النزاعات وإدارتها.

Summary:

The issue of African peace and security has been of great importance in the African continent for conflict resolution and settlement since the establishment of the African Union, which includes among its organs the Peace and Security Council and its role in achieving peace and security through the powers and authorities granted to it under the protocol establishing the Peace and Security Council.

The Council has relatively contributed to resolving conflicts within the African continent despite the difficulties and obstacles it faced represented in the lack of capacity and the need to support international and regional organizations, in addition to its lack of experience. Enough in the resolution. And conflict management, which has weakened the effectiveness of the council's role in conflict resolution and management.

Résumé:

La question de la paix et de la sécurité africaines est d'une grande importance sur le continent africain pour la résolution et le règlement des différends, puisque l'Union africaine a été créée, qui compte parmi ses organes le Conseil de paix et de sécurité et son rôle dans la réalisation de la paix et de la sécurité à travers les puissances et pouvoirs qui lui sont conférés par le protocole instituant le Conseil de paix et de sécurité.

Le Conseil a relativement contribué à la résolution des conflits au sein du continent africain malgré les difficultés et les obstacles auxquels il était confronté représentés par le manque de capacités et le besoin de soutien des organisations internationales et régionales, en plus de son manque d'expérience suffisante dans la résolution et la gestion des conflits, ce qui a conduit à l'affaiblissement de l'efficacité du rôle du Conseil dans le règlement et la gestion des conflits.

الإطار النظري

للدراسة

مقدمة:

عرفت نهاية الحرب الباردة العديد من التحولات الدولية سواء على مستوى الفواعل في العلاقات الدولية أو على مستوى الأدوار التي تؤديها هذه الفواعل، كما برزت عناصر وظواهر سياسية جديدة بالبحث والتقصي والتي أثرت في بنية العلاقات الدولية وفي طبيعة العلاقة بين الفواعل على مستوى النظام الدولي.

إضافة إلى الدولة والتي تعتبر فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية، تنامي دور بعض الفواعل الأخرى بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى في فترة الحرب الباردة حيث برزت المنظمات الدولية كفواعل هامة في العلاقات الدولية، بداية من هيئة الأمم المتحدة ووصولا إلى جميع المنظمات والتكتلات القارية و الإقليمية والتي أصبحت لها أدوار أساسية في صناعة القرار السياسي على المستوى الدولي والإقليمي وحتى داخل الدول في حد ذاتها.

شهدت القارة الإفريقية بروز العديد من التحولات على مستوى الفواعل القارية متأثرة بالتغيير الحاصل على مستوى النظام الدولي ككل، حيث ونتيجة لسياسة العولمة وتنامي دور التكتلات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو السياسية، برزت العديد من المنظمات في القارة الإفريقية والتي كانت بمثابة الإطار الجامع للعديد من الدول، حيث تم تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي بعد ذلك بعض التكتلات الجهوية الإقليمية كالاكواس و السيدياو و الساندك.

يعد مجلس السلم والأمن الإفريقي من بين أهم الهيئات التي تهتم بمعالجة القضايا ذات البعد الأمني في القارة الإفريقية، حيث تم استحداث هذه الآلية على مستوى الاتحاد الإفريقي من أجل معالجة جميع القضايا ذات الطابع الأمني في القارة الإفريقية، وينقسم هذا المجلس للعديد من الهيئات التي تختص كل منها بمهام معينة.

سنتناول الدراسة مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال العديد من الجوانب بداية من النشأة والأدوار التي يؤديها وكذا هيكلته كما تحاول تقييم دور هذا المجلس لمعرفة نجاحه في القيام بأدوار على المستوى الإفريقي من خلال دراسة حالات من الأزمات التي كان لهذا المجلس دور في محاولة فضها.

الإطار النظري للدارسة:

1/ المشكلة البحثية:

تهدف الدراسة إلى إبراز أسباب إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي وكشف دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية وكذا مدى تأثيره في تسوية النزاعات الداخلية في القارة، ومن هنا نطرح المشكلة البحثية التالية:

هل نجح مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النازعات الداخلية في القارة وتحقيق السلم والأمن؟

وتندرج تحت هذه المشكلة البحثية مجموعة من تساؤلات الفرعية:

1) ماهية خصوصية النزاعات الإفريقية؟

2) لماذا أنشأ الأفارقة مجلس السلم والأمن الإفريقي؟

3) فيما تتمثل جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي لاستتباب الأمن؟

2/مجالات الدارسة:

تناولت الدراسة موضوع مجلس السلم والأمن الإفريقي دراسة تقويمية من خلال مجالين:

أ- **المجال المكاني:** تشمل الدراسة مسألة الأمن والسلم في القارة الإفريقية وتتناول بعض الحالات النزاعية في دول القارة على سبيل المثال وتشمل الدراسة كامل القارة كون كل دولها منظمة في الاتحاد الإفريقي الذي انبثق منه مجلس السلم والأمن الإفريقي وهذا الأخير هو المخول لاستتباب السلم والأمن في القارة الإفريقية.

ب- **المجال الزمني:** تشمل الدراسة فترة زمنية ، من سنة 2004 إلى يومنا هذا (مارس 2002) وقد تتناول الدراسة محطات تاريخية تسبق سنة 2004 وتعد من الجذور الأساسية لإنشاء هذا الجهاز.

3/ الفرضيات العلمية:

للإجابة على المشكلة البحثية التي تطرحها الدراسة يستوجب وضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للاختبار قصد إثباتها أو نفيها من خلال الدراسة، وهي كالتالي:

- كلما غاب السلم والأمن، كلما زادت النازعات والعنف وانتشار عدم الاستقرار في القارة الإفريقية.

- كلما اعتمد المجلس في تمويله ودعمه على الأطراف الخارجية كالدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى، كلما قل دوره في حل النازعات.

- تزداد فعالية دور المجلس في حل النازعات وتسويتها، كلما صغر حجم الرقعة الجغرافية التي يكون عليها النازع وعدم توسعه.

- كلما زادت التدخلات الأجنبية في النازعات الإفريقية قلت فعالية المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة.

4/ الأهمية العلمية والعملية للدارسة:

1- الأهمية العلمية :

ت- تبرز أهمية الموضوع في كونه يدرس[4]المفاهيم المركزية في مجال العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية على وجه الخصوص (معاني السلم والأمن) بالإضافة إلى تسليط الضوء على مفاهيم أخرى كالنزاع و الصراع والتوتر والأزمة وهذا لفهم طبيعة البيئة الأمنية والاستعانة بمختلف المقاربات النظرية لمعرفة وتقييم دور مجلس السلم والأمن في القارة الإفريقية.

2- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية في معرفة النازعات ومعرفة أسبابها ومستوياتها وتأثيرها في القارة الإفريقية والتي هي راجعة إلى عوامل مختلفة خاصة وأن إفريقيا تعتبر بؤرة للأزمات وكذا معرفة جهود استتباب السلم والأمن الإفريقي ودور مجلس السلم والأمن في أزمتي مالي والسودان.

5/ مناهج الدارسة:

كل دراسة تعتمد على مناهج ترسم كيفية سيرها وتوظف الدراسة على ما يلي:

أ-المناهج:

1/ منهج تحليل المضمون:

يتمثل في ذلك الأسلوب أو المنهج الذي يتم استعماله في العديد من المجالات ،ويستخدم في العلوم السياسية من أجل تحليل مضامين الخطابات السياسية المختلفة ،بالإضافة إلى أنماط القيادات ومضامين الخطب... ويعود الفضل في تطوير أسلوب تحليل المضمون إلى العالم السياسي" هارولد لازول". وهذا بهدف جمع المعلومات من خلال تحليل محتواها ،وسوف نستخدم هذا المنهج لتحليل أدوار مجلس السلم والأمن في القارة الإفريقية.

2/ منهج دارسة الحالة:

يتمثل في جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت دولة أو فرد أو منظمة أو نظاما سياسيا من خلال التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو جميع الم ارحل التي مرت بها[1]، وسوف نستخدم هذا المنهج لدراسة الجذور التاريخية للأزمة في مالي والسودان بالإضافة إلى أسبابها والأطراف المتدخلة فيها و إبراز دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة في مالي والسودان.

6/ الإطار المفاهيمي:

[1] محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر: المطبوعات الجزائرية ،2993، ص 33،72.

استخدمت الدراسة مجموعة من المفاهيم أهمها مجلس السلم والأمن والذي يعتبر من إحدى أهم آليات الاتحاد الإفريقي وبالأخص فيما يتعلق بمسائل الأمن والتنمية والذي يعتبر أيضا على أنه آلية تعاونية على المستوى الإقليمي في القارة الإفريقية، كما جاء لضمان تحقيق الأمن والسلام والحد من النزاعات داخل القارة الإفريقية.

أما فيما يخص الأمن فيقصد به حماية الأمة من الخطر أو قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديد الذي قد يأتي من الخارج.

7/ الدارسات السابقة:

تناول الدراسات السابقة يهدف إلى تسليط الضوء على أهم جوانب موضوع الدراسة، وما أضيف لها من إنتاج فكري، ليفتح لنا المجال للتساؤل حول ما لم يتم التطرق إليه، ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مجلس السلم والأمن ما يلي:

- مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان: **دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النازعات الإفريقية**، للطالبتين زرو نعيمة وخالد الغالية، جامعة بجاية، 2014-2015، وقسم بحثهما إلى فصلين تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، أما

الفصل الثاني تناول الإطار التطبيقي لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وغاب عنه تقويم لدور مجلس السلم والأمن وفي الأخير ستتناول دراستي تقويم لدور مجلس السلم والأمن.

6

- مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في إحلال السلم في إفريقيا**، للطالبتين سويسي سامية وزيدان سهيلة، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2015-2016 ، وقد قسم بحثها إلى فصلين تناول الفصل الأول ماهية مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال التطرق لمفهوم مجلس السلم والأمن الإفريقي وعلاقته مع المنظمات الإقليمية والدولية، وتناول الفصل الثاني دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور من خلال التطرق لوقائع أزمة دارفور ودور مجلس السلم والأمن الإفريقي

في تسويتها، إضافة ما لم تتناوله الدراسة وهو تقويم هذا المجلس ومنه جاءت فكرة دراسة هذا الموضوع.

8/ محتويات الدارسة:

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الأول لمدخل نظري ومفهومي للأمن والسلم، والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين حيث تناولت في المبحث الأول ماهية السلم والأمن من خلال إبراز معاني السلم ومفهوم الأمن ومستوياته وفي المبحث الثاني ماهية النزاعات من خلال إبراز أنواع وأسباب النزاعات وكذا طرق تسويتها.

أما في الفصل الثاني تطرقت الدراسة إلى جهود استتباب السلم والأمن في إفريقيا والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول هيكلة للاتحاد الإفريقي ولمجلس السلم والأمن الإفريقي وفي المبحث الثاني الجهود الإفريقية : دور الاتحاد الإفريقي المتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وفي المبحث الثالث الجهود الأممية دور الأمم المتحدة والدول المانحة.

بينما تناولت الدراسة في الفصل الثالث دراسة حالات كل من مالي والسودان والجهود الأممية والأفريقية، والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول الأزمة في مالي من خلال إبراز جذور الأزمة وأسبابها و الأطراف المتدخلة فيها، والمبحث الثاني الأزمة في السودان أسبابها و الأطراف أيضا، أما المبحث الثالث تناول الجهود الأفريقية والأممية من خلال إبراز جهود كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في أزمة مالي والسودان.

الفصل الأول:

مدخل مفهومي ونظري للأمن والسلم

تمهيد:

عانى العالم من ويلات الحروب وأثارها المدمرة على مر السنين وهذا ما جعل من موضوع السلم والأمن أحد أهم الركائز التي تأسست على أثرها هيئة الأمم المتحدة بعد ما شهده مؤسسوها من دمار عالمي بحلول عام 1945، وذلك يظهر جليا في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي مفادها (إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب)، فتعزيز السلام الدائم في المجتمعات وصون الأمن الدولي أصبح الهدف الأسمى والمراد تحقيقه. لذا تناولت الدراسة في هذا الفصل مفهومي الأمن والسلم بداية بتحديد معاني كل من السلم والأمن وتحديد مستويات هذا الأخير، انطلاقا إلى مفهوم النزاعات والبحث في أسبابها وتحديد أنواعها وطرق تسويتها وكذا تحديد المفاهيم ذات الصلة.

المبحث الأول : ماهية الأمن والسلم :

تتناول الدراسة في هذا المبحث على المدلول الاصطلاحي لمفاهيم السلم والأمن ،نتيجة لأهمية المصطلحين في ميدان العلاقات الدولية بشكل عام .

المطلب الأول: معاني السلم حسب الأمم المتحدة حفظ السلام:

تعرف عملية حفظ السلام حسب الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس بطرس عالي" على أنها: نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان وهذا يكون بعد موافقة جميع الأطراف المعنية، من خلال إشراك أفراد عسكريين و أفراد الشرطة أو موظفين مدنيين معا تابعين للأمم المتحدة."[1]

إن العمليات التي تتخذها وتقوم بها الأمم المتحدة للحفاظ على السلام تعد من الأدوات الحيوية التي يتم استخدامها من طرف المجتمع الدولي ليساهم في تقدم وتحسين عملية السلام والأمن.

تأسست البعثة الأولى لحفظ السلام من طرف الأمم المتحدة في العالم سنة 1948، وهذا عند قيام مجلس الأمن بإعطاء إذن لهيئة الأمم المتحدة لتقوم هذه الأخيرة بمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط وكذلك الهدنة التي بين إسرائيل وجيرانها العرب. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك 69 عملية من عمليات التي تسعى لحفظ السلام والأمن في العالم ككل.

قد كانت فكرة حفظ السلام فكرة ولدت في فترة الحرب الباردة في وقت كان هناك تنافس بين الخصوم، حيث ساهمت هذه الأخيرة في شل مجلس الأمن، وقامت الأمم المتحدة بتحديد أهداف حفظ السلام والتي تناولت في المقام الأول الحفاظ على أرض الواقع، من خلال القيام

[1] ابتسام بوعرعور ،**دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام دارسة وصفية تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة،)جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 0222/0222(،.ص22،20.

ببذل جهود على المستوى السياسي وهذا لحل الصراع بالوسائل السلمية بدل الوسائل الأخرى، ونتيجة للتغيرات المختلفة في المشهد السياسي أدى إلى تطور أهداف حفظ السلام للأمم المتحدة على مر السنين.

ظهرت فرص جديدة لإنهاء الحروب الأهلية وهذا من خلال التسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض الذي هو من طرق التسوية السلمية الذي أنهي العديد من النزاعات، والوساطة المباشرة التي قامت بها الأمم المتحدة وكان هذا ما خلفته نهاية الحرب الباردة وكذلك أيضا توسع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خلال فترة التسعينات، ونذكر منها نشر قوات حفظ السلام في العديد من الدول الإفريقية مثل ليبيريا وكوت ديفوار والسودان وهايتي ومالي .

تعتبر صراعات اليوم قليلة العدد ومختلفة عن الصراعات الكلاسيكية ولكنها عميقة الجذور، نذكر مثلا جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وجنوب السودان التي هي اليوم في موجة ثانية أو ثالثة من الصراع، والعديد منها معقد وهذا ارجع للأبعاد الإقليمية التي تعتبر مفتاح الحل، وفي الواقع، يتم نشر حوالي ثلثي أفراد حفظ السلام اليوم وسط ص ارع مستمر، حيث اتفاقيات السلام متزعزعة أو غائبة، وتزداد حدة النزاعات اليوم بشكل متزايد، وتشمل الجماعات المسلحة المصممة على الوصول إلى أسلحة وتقنيات متطورة.

أنشأت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أصلا كوسيلة للتعامل مع الصراعات بين الدول، حيث لم تكن منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لكن الظروف اقتضت تكوينها[1]، نتيجة تغير طبيعة الصراعات على مر السنين، تم نشرها بصورة متزايدة في الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في الدول، رغم أن الجيش يبقى العمود الفقري لمعظم

[1] حمير يحي القهالي ،**الوضع القانوني لرجال الشرطة الدوليين التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام**، رسالة مقدمة لنيل الماجيستر غير منشورة،) جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، 0227(، ص07.

عمليات حفظ السلام اليوم بمجموعة واسعة من المهام المعقدة، من خلال المساعدة في بناء مؤسسات مستدامة للحكم، ومن خلال مراقبة حقوق الإنسان و إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين و إزالة الألغام.

بناء السلام:

يعرفه Necla. Tshirgi : "على أن بناء السلام في جوهره يهدف لمنع وحل النزاعات العنيفة من خلال تعزيز السلام هذا بعد أن يكون العنف قد أنقص منه وإعادة بناء السلام لفترة ما بعد النزاع يهدف إلى تجنب الوقوع فيه مجددا، فبناء السلام يهدف لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، سواء أسباب سياسية هيكلية اجتماعية، ثقافية، اقتصادية"...[1]

عرفت الأمم المتحدة بناء السلام على أنه الجهود الرامية التي يتم من خلالها مساعدة المناطق والبلدان في الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام ،من خلال تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الصراع، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة للحد من مخاطر انزلاق أي بلد في العودة إلى الصراع.

من بين أكثر التحديات صعوبة التي تواجه السلم والأمن العالميين هو بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب، ويتطلب بناء السلام استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة كمراقبة وقف إطلاق النار وتسريح وإعادة دمج المقاتلين، والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين، والمساعدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات لتشكيل حكومة جديدة، ودعم إصلاح قطاع العدالة و الأمن، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة بعد وقوع الفظائع الماضية .

يتضمن بناء السلام بذل الجهود من قبل مجموعة واسعة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير

[1] مروة بوساحة ،**بناء السلام: دارسة في المفهوم والمقاربات والفواعل**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة،)جامعة 23 ماي 2922 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 0223/0223(، ص 27.

الحكومية وجماعات المواطنين المحليين، وقد لعب بناء السلام دوار إبراز في عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وكمبوديا والسلفادور وغواتيمالا و كوسوفو وليبيريا و موزمبيق، وكذلك في أفغانستان وبوروندي والعراق وسيراليون وتيمور الشرقية في الآونة الأخيرة، وكانت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا واريتريا مثالا على بناء السلام بين الدول.

إدراكا منها لحاجة الأمم المتحدة في الاستباق والاستجابة لتحديات بناء السلام ،نتج عن مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، إنشاء لجنة جديدة لبناء السلام ومن خلال قرارات إنشاء لجنة بناء السلام، المتمثلة بالقرار 60/180 والقرار 1645، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن اللجنة بالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتقديم المشورة بشان الاستراتيجيات المتكاملة المقترحة لبناء السلام بعد الصراع و مرحلة الإنعاش، ولحشد الموارد و المساهمة في ضمان استمرار التمويل لهذه الأنشطة، و أيضا تطوير أفضل الممارسات من خلال التعاون مع الجهات السياسية والأمنية و الإنسانية و الإنمائية الفاعلة.

تحدد القرارات أيضا قيام اللجنة عند الضرورة بتمديد فترة الاهتمام الدولي للبلدان التي خرجت لتوها من الصراع، وتسليط الضوء على الثغرات التي تهدد بتفويض بناء السلام.

نصت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن من خلال إنشاء لجنة بناء السلام على إنشاء صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام كذلك.[1]

[1] السلام والأمن ، **موقع الأمم المتحدة** تاريخ الاطلاع،**https://www un.org/ar/global-issues/peace-and-security** .2022/05/10

المطلب الثاني: مفهوم الأمن و مستوياته :

مفهوم الأمن:

من بين أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا تعريف "باري بوازن" أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية في العالم يعرف الأمن بأنه " العمل على التحرر من التهديد"، فحالة الأمن تتحقق عند غياب كل أشكال التهديد، كما يرى بأن الأمن القومي هو:" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية" ومن خلال هذا يبين لنا بوازن الدور المركزي للدولة لضمان أمنها، كما يرى بأن مفهوم الأمن معقد ولتعريفه يجدر الإحاطة إلى ثلاثة أمور تتمثل في : البدء بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، انتهاء بالغموض الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

ويعرفه أرنولد ولفرز في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان " الأمن الوطني كمركز غامض"، أنه: " الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"، حيث أن تعريفه أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين ومن أكثر التعاريف عملية، كما طرح أشكالا حول القيم المركزية التي يجب حمايتها هل تمثل السيادة، أو الوحدة الوطنية، أو الرفاه الاقتصادي...الخ.

حاول ريتشارد أولمان في عام 1983 في مقال له بعنوان " إعادة تعريف الأمن " تعريف لتهديد الأمن على أنه: " نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لدا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات، شركات) داخل الدولة"، كما أنه لا يركز فقط على التهديدات العسكرية

على حساب التهديدات الأخرى غير العسكرية كقضايا البيئة، كما أنه حاول توسيع التهديدات الأمنية إلى تهديدات جديدة لا تمس الدولة فقط بل تتعدى لفواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات[1]

مستويات الأمن:

1. أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاتها أو أسرته.

2. الأمن الوطني ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.

3. الأمن الإقليمي باتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها.

4. الأمن الدولي أو العالمي، وتتولاه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[2]

[1] أمينة دير **"أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دارسة حالة دول القرن الإفريقي"**، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر غير منشورة،)جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،(2014/2013)، ص 20،27.

[2] عبد الرحمان أسامة، ياسمين عباس، الأمن القومي ،**الموسوعة السياسية، 2022**.

المبحث الثاني: ماهية النزاعات :

يعتبر النزاع سمة من سمات العلاقات الدولية وكذا بين الأشخاص الدولية ولكن مع تطور الحياة الدولية أدركت الدول بأن التفاهم مع الآخرين قد يكون خيار من النزاع بينهم، ومن هنا بدأ المجال يفسح رويدا رويدا أمام الطرق والأساليب السلمية لحل النزاعات.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

تعريف النازع:

يعرف على أنه تنازع الإرادات الوطنية، والتنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها في مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ القرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.

تعرفه الموسوعة السياسية على أنه: تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا.

يعرف جون بورتون النزاع على أنه: يدور حول اختلافات موضوعية من أجل المصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.

يعرفه جوزيف فرانكل بأنه : موقفا ناجما عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية.[1]

[1] عياد محمد سمير ، **محاضرات في مقياس تحليل النازعات الدولية**، (جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، السنة 2018/2017)، ص. 4/2.

تعرف محكمة العدل الدولية الدائمة النزاع الدولي على أنه: بمعنى آخر هو التعارض في الدعاوى القانونية أو المصالح بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي.[1]

مفهوم التوتر:

يتمثل في القلق النفسي الذي ينشأ بين طرفين أو أكثر، ويكون لهذا القلق أسباب متعددة يشعر بها أحد الطرفين بالتهديد وينذر بحرب محلية أو إقليمية. أو هو مواقف نزاعية ولكن هذه النزاعات لا تصل إلى مرحلة استخدام الوسائل المسلحة وأساليب القوة.

يعبر عن انعدام الثقة بين دولتين أو أكثر، ويكون هذا سببا في النزاعات والأزمات بين الدول وقد يكون كذلك أيضا نتيجة لهذه النزاعات، كما يمكن هذا التوتر ناشئ سابقا بين الأطراف المتنازعة، وإذ استمر هذا التوتر في الصعود فانه قد يصل إلى الحد الذي تتحول معه الأزمة إلى نزاع .

فالتوتر يعد من المرحلة الأولى، ففي هذه المرحلة تنتاب الدولة وصانعي القرار الشك تجاه الدول الأخرى، مما يؤدي جراء هذه الشكوك ارتكاب أشياء تستفز الدولة الأخرى ما يؤدي في الأخير إلى وقوع النزاع.

مفهوم الأزمة:

تعد موقف يؤدي إلى استخدام القوة العسكرية في المواجهة للتوصل لحل بين الأطراف.[2]

يعرفها تشارلز ماكيلاند بأنها: " هي عبارة عن تفجيرات قصيرة وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، كما تتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره."

[1] عبد الحميد العوض القطيني محمد ،**الوسائل السلمية لتسوية النازع الدولي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة ،(جامعة شندي: كلية الدراسات العليا، سنة 2016) . ص 22.

[2] آية رياض العبد القادر بورزان، **إدارة الأزمات**، (سوريا، الجامعة الافتراضية السورية، 2021).

أما جيلين سنايدر يعرفها على أنها: " هي موقف للنزاع الحاد بين الحكومات المتنازعة، سببه محاولة طرف من الأطراف تغيير الوضع الراهن لطرف آخر الذي يجابهه بالمقاومة، الأمر الذي يجعله يدرك باحتمال قوى اندلاع الحرب".[1]

مفهوم الصراع:

هو عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وينشب الصراع إذا كان هناك تعارض في أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة وحينها يعني أحد طرفي العلاقات الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني و الصراع يعني الصدام يقصد الاحتواء وقد ينتهي بالافتراق.[2]

المطلب الثاني: أنواع وأسباب النازعات أنواع النازعات:

1_ من حيث الموضوع:

وجود النزاعات من الأمور الواردة التي من شأنها أن تؤدي إلى ادعاءات مستعجلة أو مؤجلة، مؤكدة أو غير مؤكدة، وهمية أو حقيقية، كما أن تراكم هذه الادعاءات يزيد من حدة التوتر بين أشخاص القانون الدولي والذي قد يتطور النزاعات. ومن أهم الموضوعات التي يقوم عليها النزاع ما يلي:

أ_ تفسير معاهدة دولية أو أي عمل قانوني دولي أخر.

ب_ مدى حقيقة أي واقعة تترتب عنها مخالفة اتفاق دولي.

ج_ مدى مطابقة سلوك لقواعد القانون الدولي.

د_ انتهاكات حقوق دولة كالاعتداء على أراضيها أو الاعتداء على رعاياها.

[1] عياد، مرجع سابق، ص 10،11.

[2] يوسف دوسن ،"**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل حلة الأزمات الدولية أزمة مالي نموذجا**"، رسالة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة،)جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، سنة 2019/2018 (، ص. ص و، ز.

2_ من حيث طبيعة النازع:

أ_ النازعات القانونية:

تعرف على أنها تلك النزاعات التي يكون فيها الأطراف مختلفون على تطبيق أو تفسير قانون قائم.[1]

هي النزاعات التي تنبع من قاعدة قانونية واجبة التطبيق كأن يقوم طرف بادعاء خرق القانون في حين يرفض الطرف الأخر الادعاء فالنزاع هنا يكون حول مسألة قانونية واجبة التطبيق كالنزاع حول تفسير نص معاهدة أو اتفاقية دولية يشوبها الغموض، حيث ورد في اتفاقية لاهاي (المسائل ذات الطبيعة القانونية في المقام الأول، مسائل تفسير أو تطبيق الاتفاقية الدولية حيث ترى السلطات الموقعة بأن التحكيم هو الوسيلة الأكثر فعالية والأكثر عدالة لتسوية النزاعات التي لم يتم تسويتها بالوسائل الدبلوماسية، بالإضافة إلى عهد عصبة الأمم أشارت إلى الوسائل التي يتم قبول تسويتها عن طريق التحكيم الدولي أو القضاء كالنزاع الذي يتعلق بتفسير معاهدة أو أي مسألة من مسائل القانون الدولي).

كما عرف البعض النزاع القانوني على أنه: (ذلك النزاع الذي يمكن عرضه على القضاء الدولي و إصدار قرار فيه وفقا لقواعد القانون الدولي)، كما عرفه "شارلو روسو" بأنه: (المنازعات ذات الطابع القانوني أو الخاضعة للقانون وهي المنازعات التي يكون فيها الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها).

فالمنازعات هي متعددة ومختلفة ومن الصعوبة حصرها، لكن الفقهاء وضعوا فئة من النزاعات اعتبروا النزاع عليها قانونيا وغيرها هو نزاع سياسي وتتمثل فيما يلي:

[1] بن محي الدين ابراهيم ،**دور هيئة الأمم المتحدة في حل النازعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دارسة قانونية تطبيقية،** رسالة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة،)جامعة وه ارن0: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،0223/0227(، ص 79.

1_تفسير المعاهدات.

2_المنازعات المتعلقة بموضوع من موضوعات القانون الدولي.

3_خرق التعهد.

4_تحديد مقدار مبلغ التعويض.

كما أنه ليس من السهل التمييز بين ما هو سياسي وقانوني فالتمييز بينهما في الواقع الدولي تعترضه الكثير من الصعوبات. فأغلب النزاعات السياسة يتم وضعها تحت غطاء قانوني من طرف بعض الأعضاء كأن يكون هناك نزاع سياسي فيحاول أحد الأطراف تغيير مساره ليضفي عليه الطابع القانوني كأن يلجأ إلى تفسير نص في معاهدة قديمة لإظهار خلاف الواقع ويستند إليها لجعل النزاع قانونيا وليس سياسيا.

ب_ النازعات السياسية:

يعرف "لوثر باخت" النزاع السياسي على أنه: " ذلك النزاع الذي يحاول فيه أطراف علاقة قانونية معينة تغيير هذه العلاقة خارج حدود الحقوق والالتزامات التي تقوم بتنظيمها هذه العلاقة، أي بتغيير المركز القانوني الذي يتمتع به كل طرف إما بزيادة حقوقه أو زيادة التزاماته هذا مع التذرع بالعوامل السياسية والعرقية والتاريخية."[1]

نجدها عكس النزاعات القانونية التي تستند اعتبارات قانونية فالنزاعات السياسية تستند على اعتبارات غير قانونية مثل نزاع دولتين لأن أحداهما لم تنتهج أسس السياسة الخارجية للدولة الأخرى. كما أن النزاعات السياسية تقبل التسوية عن طريق الوسائل السياسية السلمية عكس القانونية التي يتم تسويتها بالطرق القانونية كالتحكيم أو محكمة العدل الدولية.

[1] **المرجع نفسه**، ص41.

بالتالي فان صعوبة تحديد النزاعات السياسية التي تختلف باختلاف أسبابها و التي تعتبر من أغلب أنواع المنازعات على الساحة الدولية، لذلك اكتفى الفقهاء وكتاب القانون الدولي بمعرفة النزاع القانوني وتحديد موضوعاته وطريقة تسويته وما سواه هو نزاع سياسي.

تنشأ هذه الأخير نتيجة عدم التوافق بين الفواعل داخل الدولة الواحدة، أو نتيجة توتر العلاقات بين دولتين أو أكثر.[1]

ج_ النازعات المختلطة:

هي النزاعات التي تجمع بين النزاعات ذات الطابع القانوني في أحد جوانبها وذات الطابع السياسي في الجهة الأخرى، كأن يكون النزاع في جوهره ذو طابع قانوني ويترتب عنه أثار سياسية. وهذا النوع من النزاعات تدخل تحته أغلب النازعات الدولية، بالإضافة لصعوبة وجود نزاع ذات طابع خالص لهذا أعلنت محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة الحربية على الحدود وما وراء الحدود أن أي نزاع يجب أن يكون له تعريفاته ودوافعه السياسية وأن المهم أن يكون النزاع قانونيا بمعنى أن يكو ن قابل للحل وفقا للقانون الدولي.

3-من حيث أطراف النزاع :

أ-النزاعات الثنائية:

تنشأ بين دولتين حول مسألة معينة كالنزاعات الحدودية واستغلال الأنهار الدولية المشتركة والامتيازات والحصانات الدبلوماسية وحقوق وامتيازات الأجانب سواء كانت هذه النزاعات قانونية أم سياسية أم فنية، كما أن هناك بعض النزاعات تشمل أكثر من دولة إلا أنها تبقى نزاعات ثنائية، كأن تقوم دولة باتخاذ إجراء ضد مبعوثين دبلوماسيين الأجانب على إقليمها لأكثر من دولة فمثل هذه النزاعات تكون بين دولة من طرف وبين دول متعددة من

21

[1] Sophia Hatzisavvidou, Studying political disputes: A rhetorical perspective and a case study, **politics**, vol 42. Issu 02, pp. 185-..199

طرف آخر حيث أ، كل دولة من هذه الدول تك ون في حالة نزاع مستقل في مواجهة تلك الدولة.

ب-النزاعات الجماعية:

تنشأ بين مجموعة من أشخاص القانون الدولي حيث تقف كل منها تجاه الأخرى كأطراف في النزاع، وتعد من أخطر أنواع النزاعات لأنها تمس التوازن القائم في المجتمع الذي تحدث فيه لذلك لا يمكن للمجتمع التي حدثت فيه عدم الاكتراث بها، بل عليه العمل والسعي لحلها أو تضييق نطاقها، وهذا النوع من النزاع قد يؤدي إلى انقسام أشخاص القانون الدولي إلى معسكرين أو أكثر، فيشمل النزاع أطراف أبعد من الأطراف التي انقسمت فيه منذ البداية.

فالنزاعات الجماعية أصبحت هي النزاعات الأكثر نشوبا على الساحة الدولية بالإضافة إلى مدى خطورتها وحجم الدمار الذي تحدثه ليس فقط على الأطراف فقط و إنما يتعدى إلى الدول المجاورة والمنطقة الإقليمية بكاملها، وربما العالم ككل كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية.[1]

أسباب ظهور النزاعات:

الاستخدام السيئ للموارد والتدهور البيئي وخاصة الخلافات على الموارد المائية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات، بالإضافة إلى العولمة التي تجعل الأجداث التي تحدث في أجزاء مختلفة من العالم مترابطة ببعضها البعض لها دوار في وقوع الحروب، حيث أنها تعمق الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية والفقير والغني داخل الدولة نفسها، فالتفاوت في الثروات يؤدي إلى الشعور بالاستياء ويعتبر من العوامل التي تؤدي إلى الحروب، كذلك من أسباب النزاعات عدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد بالإضافة لغياب سلطة

[1] العوض القطيني محمد ،**مرجع سابق** ،ص.ص 30،38.

القانون وسلطان الدولة، ومن أهم أسباب النزاعات الدولية اختلاف المصالح والسياسات. يمكن أن نقسم أهم أسباب النزاعات الدولية إلى:

النزاعات الدينية: تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الديانات سماوية أو وضعية كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، مثل النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين المسيحي في فلسطين، والنزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي النزاعات التي تنشأ بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا كالصراع بين البروتستانت والكاثوليك في الدين المسيحي، والسنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو النزاعات التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد ،كالنزاعات بين المعتدلتين والمتطرفين في المذهب السني.

النزاعات السياسية: تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، قد تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل النزاعات التي حدثت في كل الدول التي تؤمن بوجود الأحزاب في بلادها، وقد تتوسع لتكون بين دولتين أو أكثر على مسائل تجارية أو حدودية قد تحل بوسائل سلمية أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال.

النزاعات القومية: تنشأ بسبب الانتماء إلى أعراق مختلفة، وكل قومية ترى بأن لها الأحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق و₴3لامتيازات عن القوميات الأخرى، كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق، وبين الأكراد والأتراك في تركيا.

النزاعات الفكرية: التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها، ويريد أ، يطبقها في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويرفض بشدة وجود أتباع أفكار أخرى، كالنزاعات بين العلمانيين والإسلاميين في البلاد الغربية وأمريكا، أو بين القوميين والإسلاميين في البلاد العربية.

النزاعات الاقتصادية: هي التي تنشأ بين طرفيين وطنيين أو دوليين بسبب عامل اقتصادي، أو تجاري أو مالي.[1]

المطلب الثالث: طرق تسوية النزاعات

• الطرق السلمية:

1-المفاوضات:

يقصد بها وسيلة التي من خلالها يتم تبادل الرأي بين الدولتين المتنازعتين بغية لإيجاد تسوية سلمية للنزاعات.[2]

تعد المفاوضات الدبلوماسية المباشرة الأكثر شيوعا وأقدمها في تسوية النزاعات الدولية، كما تشير بعض الكتب منذ العهود القديمة بأن الدول تشعر بالتزام قانوني يفرض عليها التفاوض قبل اللجوء إلى القوة. وكان لهذا المفهوم دوره في مجهودات التفاوض قبل موافقة الجميع على استخدام القوة. وتعني جلوس أطراف النزاع على طاولة المفاوضات.

أ-شكل إجراء المفاوضات :

المفاوضات هي مباحثات أو مشاورات تجري بين طرفين أو أكثر تهدف إلى تسوية خلاف أو نزاع قائم بينهما بطريقة ودية ومباشرة وهي لا تملك شكل محدد قد تكون شفوية يتبادل فيها الأطراف وجهات النظر مباشرة وقد تكون مكتوبة في صورة بند أو أكثر تقدم من أحد الأطراف ويرد عليها الآخر بصياغة أخرى أكثر وضوحا.

24

ب-شروط المفاوضات:

عند مناقشة مسألة الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، توصل مندوبو الدول الاشتراكية على أن عدم وضع شروط مسبقة

[1] مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل ،**مدونة العلوم السياسية والقانونية**، سنة 2015، تاريخ الاطلاع: 2022/10/12.

[2] د. كمال حماد ،**النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م، الطبعة الأولى ،1998)، ص 78.

يساعد على الحل الناجح للقضايا المتنازع بشأنها، فعدم تقديم أي شروط أولية من قبل طرفي النزاع يعد أحد الشروط لإجراء مفاوضات فعالة، كما يعتقد العديد من الفقهاء أن تقديم الشروط المسبقة يمكن أن يفسر بعدم وجود رغبة صادقة كافية لحل النزاع أو انعدام الثقة بين الطرفين.

2-المساعي الحميدة والوساطة:

المساعي الحميدة:

هي تطوع إصلاحي يهدف إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، بغرض إيجاد أرضية مشتركة تمكنهم من استئناف المفاوضات للوصول إلى حل القضية العالقة بينهم.

تم استخدام هذه المساعي الحميدة من قبل منظمة جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما كانت الحرب دائرة بينهما آنذاك.

نستخلص أن المساعي الحميدة مرهونة بإدارة أطراف النزاع وليس لها قوة إلزامية حيث لهم الحرية المطلقة في الأخذ أو ترك مقترحات الطرف الثالث .

3/ الوساطة:

تتمثل في العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد حل للاتفاق بين الدولتين المتنازعتين، يهدف هذا العمل لتفادي نزاع مسلح وحله سلميا، أو إقامة حد لحرب قائمة.[1]

تتطلب تدخلا أكثر حدة وأقل سرية، قد تعرض وقد تطلب كما في المساعي الحميدة، لكن الدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف لكنها تقترح قواعد التفاوض وتتوسط مباشرة في المفاوضات، كما تحاول أن تجعل الدول المعنية تقوم بتنازلات متبادلة.

[1] **المرجع نفسه**، ص79.

- **طبيعة الوساطة:** الوساطة عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنازع القائم بين دولتين.

لقد حددت اتفاقية لاهاي لعامي 1899 و1907 الخاصة بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية مفهوم الوساطة وضبطت قواعد ممارساتها، حيث اعتبرتها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفويا، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة.

- **مهام الوسيط:** الطرف المتدخل في الوساطة له دور إيجابي أكثر من ذلك الذي يتم في إطار المساعي الحميدة، إذ انه يملك تقديم حلول لاتفاق بين الطرفين، تقدم إليهم لإبداء أريهم فيها، وتتوقف فعالية الوساطة (والى حد ما المساعي الحميدة) على شخصية من يقوم بها وكذا مدى سلطته أو قوته السياسية على الصعيد الدولي ،والقدر ن الثقة الذي يوليه أطراف النزاع له.

تشترك الوساطة والمساعي الحميدة في كون كليهما يتطلبان تدخل طرف ثالث صديق أو يتمتع بالثقة والسمعة السياسية من قبل أطراف النزاع، وقد يكون هذا الطرف الثالث دولة أخرى أو منظمة سياسية، أو منظمة دولية أو مجموعة من الدول .

4-التحقيق:

يعتبر التحقيق بأنه الوسيلة التي تسعى لدراسة أسباب الصراع عن قرب وهذا لمحاولة إيجاد حل مناسب للأط ارف المتنازعة وبكل حيادية.[1]

يعتبر التحقيق سعي لجنة محايدة لتسوية النزاع القائم بين الأطراف المتنازعة وذلك عن طريق تحديد الوقائع ثم التحقيق فيها وأخيرا تقديم تقارير تتضمن حلول للنزاع الدولي.

[1] إبراهيم مصطفى، إبراهيم المهنذر ،**تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة، (الأكاديمية الليبية: فرع مصراتة مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية ،2018)، ص 44.

يرجع الفضل في إنشاء طريقة التحقيق وتطويرها إلى مؤتمري لاهاي للسلام لعامي 1899 و1907. ونصت المادة 12 الفقرة 1 من عهد العصبة أيضا على التحقيق بطريقة مشابهة لما جاء في اتفاقية لاهاي لعام 1907، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 كوسيلة من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية.

مهام لجان التحقيق: يهتم إجراء التحقيق بالبحث عن مدى صحة الوقائع، ويتأكد من الأسباب التي يقوم عليها النزاع، والتي تختلف حولها مواقف الأطراف المتنازعة.

لقد تطور التحقيق من حيث المهام الموكلة للجنة المحققة، وخرج عن التحديد الضيق الذي نصت عليه اتفاقية لاهاي. فمعظم لجان التحقيق المنشأة حديثا كانت لها مهام أوسع لتسهل حل النزاع.

طريقة تشكيل لجان التحقيق: نصت معاهدة لاهاي لعام 1907 في المادة العاشرة على كيفية تشكيل هذه اللجان، والصلاحيات المخولة لها، والوقائع المطلوب التحقيق فيها، والإجراءات التي تتبعها، ومكان اجتماعها، وذلك بموجب اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين.

في حال لم يحصل هذا الاتفاق، فيمكن الأخذ بما نصت به المواد (4512، 75) والذي مؤداه اختصارا، تشكيل لجنة تحقيق من خمسة أعضاء، تنتخب كل دولة اثنين منهم، ويجوز أن يكون أحدهما من رعاياها، ويقوم الأربعة بانتخاب الخامس. وتعقد جلساتها ومداولاتها في سرية تامة، وذلك بعكس تلاوة التقرير الذي يكون في جلسة علنية بحضور ممثلي الطرفين. كما تسلم نسخة منه لكل منهما، وذلك بعد تحريره وتوقيع جميع أعضاء اللجنة عليه (المادتان 30 و34).

إجراءات التحقيق: تنقسم الإجراءات أمام لجنة التحقيق إلى مرحلتين أساسيتين:

مرحلة تلقي المذكرات المكتوبة، ومرحلة شفوية. ويجوز للجنة اتخاذ إجراءات أخرى لتكملة معلوماتها (كالمعاينة مثلا أو زيارة مكان ما). ويتم حل مسألة الإجراءات أمام اللجنة وفقا لأحد الحلول الثلاثة:

إما بالإحالة إلى نموذج معقد سلفا (كاتفاقية لاهاي لعام1907) أو بالإحالة إلى اللجنة ذاتها، أو بإعداد قواعد بواسطة أطراف النزاع أنفسهم إذا تم تكوين اللجنة بواسطة الدول أو المنظمة الدولية المعنية. وتتمثل وظيفة لجنة التحقيق في أمرين:

إثبات الوقائع وتقديم التقرير.

مدى حجية تقرير لجان التحقيق: تقرير لجنة التحقيق، من الناحية القانونية، ليست له أي طبيعة إلزامية. كما أنه لا ينطق بأحكام، بل يكتفي بملاحظة الوقائع والتأكد من صحتها وهذا يجعله يختلف تماما عن قرار التحكيم أو الحكم القضائي.

5 –التوفيق:

يتشابه التوفيق والمساعي الحميدة والوساطة من حيث محاولة جمع الأطراف المتنازعة ومحاولة إزالة التوتر بينهما، إذ غالبا ما تأتي من طرف قوي يقوم هذا الطرف بالضغط على طرفي النزاع بغية الوصول إلى تسوية الصراع بينهم.[1]

يظهر التوفيق أو المصالحة في القانون الدولي بعدة أسماء، كمعاهدات التوفيق والتحكيم ومعاهدات التوفيق والتسوية القضائية، والسبب انه يتم بواسطة لجان التوفيق، وهذه اللجان لا تقتصر على تقصي المسائل القانونية بل تسعى إلى إثارة كل المسائل التي من شأنها إيجاد حل للنزاع وتسويته. ومن ثم فهي لجان تنحرف عن الاعتبارات القانونية لإيجاد حلول ت ارعي مصالح الدول المتنازعة .

[1] **المرجع نفسه**، ص 20.

يعتبر التوفيق إجراء حديثا سلميا من إجراءات التسوية السلمية للنزاعات الدولية ،وعادة ما تتولاه لجنة يطغى على تشكيلها العنصر الحيادي. فقد جرى العمل على الأخذ به بعد الحرب العالمية الأولى، ونصت عليه العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية التي أبرمت لتسوية النزاعات الدولية، أهمها اتفاقات لوكارنو (Locarno) لعام 1925 وميثاق التحكيم لعام 1982.

الاتفاقيات الدولية العامة التي تضمنت التوفيق: نصت عليه أهم الاتفاقيات العامة ذات الطابع التشريعي، ومن بينها اتفاقيتي فيينا حول العلاقات الدبلوماسية لعام 1961، والعلاقات القنصلية لعام 1963، وكذلك اتفاقية قانون المعاهدات لعام 1969، واتفاقية قانون البحار لعام 1982.

كيفية تشكيل لجان التوفيق: تشكل لجنة التوفيق من بعض الشخصيات التي تحوز ثقة الأطراف المتنازعة، بغرض السعي نحو تقديم اتفاق بينهما، وذلك بتقديم مقترحات لتسوية النزاع القائم بينهم. ويخضع تنظيم لجان التوفيق لمبدأين هما: مبدأ الجماعية، ومبدأ الدوام، وكل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء أو خمسة، كما أنها لا تتكون لحل خلاف معين، وإنما تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها.

صور التوفيق: للتوفيق صورتان، فهناك التوفيق الاختياري ويكون عندما يلجأ أطراف النزاع بعد حصول الخلاف إلى إيجاد تسوية تنهي النزاع القائم بينهم، وهناك أيضا التوفيق الإجباري، والذي هو عبارة عن اتفاق يبرم ويعقد قبل حصول الخلاف بين الأطراف المتنازعة يهدف باللجوء إلى التوفيق لتسوية ما ينشأ بينهم من خلافات.[1]

- **الطرق القانونية:**

أ /التحكيم:

[1] 1يخلف توري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، **مجلة الاجتهاد للدارسات القانونية والاقتصادية**، ع.20، جامعة البليدة 20، السنة 2018، ص 291، 296.

يعتبر التحكيم من أهم أنواع ووسائل التسويات للنزاعات الدولية، ويستعمل دوليا ليس لحل النزاعات القانونية ذات الطابع السياسي فقط، وإنما أيضا لحل النزاعات التجارية الدولية، حيث يعد التحكيم من الوسائل القديمة لحل النزاعات الدولية.

التحكيم هو النظر في خلاف بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع، وقد يكون التحكيم إجباريا إذا كان الاتفاق على التحكيم سابق على نشوء النزاع، ويكون أيضا اختياريا إذا كان الاتفاق لاحقا للنزاع ونتيجة له.

يختلف التحكيم عن الوسائل الدبلوماسية، من مفاوضات ووساطة ومساعي حميدة وتحقيق وتوفيق، ويختلف أيضا عن القضاء الدولي، وان بدت إجراءاته أحيانا مشابهة لإجراءات القضاء الدولي، وقد يكون التحكيم على ثلاثة أنواع:

التحكيم بواسطة رئيس الدولة: وهذا الأسلوب معروف بالتحكيم الملكي أو تحكيم القاضي الفرد.

التحكيم بواسطة لجنة مختلطة: قد تتألف من عضوين فقط يمثل كل منهما أحد الطرفين المتنازعين دون أن يكون معهما عضو ثالث مرجح، وقد تتألف اللجنة من ثلاثة أو خمسة مفوضين (واحد أو اثنان عن كل طرف، يضاف إليهما عضو ثالث مرجح يختار من رعايا أحد الطرفين) غير أن هذه اللجنة كانت تتوخى التوفيق أكثر من التحكيم ويعتبر عملها دبلوماسيا وقانونيا في آن واحد.

ب /القضاء الدولي:

تأسست محكمة العدل الدولية في 1945، وهي الهيئة القضائية الرئيسية بالأمم المتحدة. وتتولى هذه المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين

الدول، وتقديم الفتاوى بخصوص المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة وتتكون من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الأشخاص ذوي الصفات العالية الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في ارفع المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي.

تقتصر ممارسة الاختصاص القضائي للمحكمة على النزاعات التي تنشب بين الدول فقط والتي هي وحدها لها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة، ويجب الإشارة إلى أن ولاية المحكمة هي ولاية اختيارية، أي قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض أمر النزاع عليها للنظر والفصل فيها، وحكم المحكمة هو حكم نهائي غير قابل للاستئناف.

أما الاختصاص الثاني للمحكمة فهو اختصاص إفتائي، حيث تقضي المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة بقيام محكمة العدل بتقديم الفتوى وذلك بطلب من: الجمعية العامة، مجلس الأمن، سائر الفروع والوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية بطلب الإفتاء.[1]

• الطرق غير السلمية:

1/ قطع العلاقات الدبلوماسية:

يتمثل في تحذير تتلقاه دولة من دولة أخرى عند وصول العلاقات بينها إلى علاقات غير طبيعية وقد تطبق وسائل أقصى، فقطع العلاقة الدبلوماسية بين الدولتين يؤدي حتما إلى تغيير النظام القانوني الذي يحكم تصرفات كل دولة تجاه أخرى، ويؤثر بذلك على تعامل كل

[1] عياد ،**مرجع سابق**، ص 29، 12.

دولة مع البعثة الدبلوماسية المعتمدة لديها، ومن جانب آخر على المعاهدات التي تربطها بالدولة الثانية.[1]

2/ رد السيئة بالسيئة:

يتمثل في الرد على عمل غير ودي لكنه شرعي بطريقة غير ودية لكنها شرعية من طرف دولة تجاه دولة أخرى.

3/ الأعمال الانتقامية:

تتمثل الأعمال الانتقامية في سعي دولة للقيام بأعمال خارجة عن إطارها القانوني للانتقام من دولة أخرى بسبب اختلاف وتضارب في المصالح مسببة في ذلك نزاع غير شرعي، وهذا من خلال اعتماد الانتقام لإرغام الدولة الأخرى على تسوية هذا النزاع، حيث انتقلت الأعمال الانتقامية من شكلها لكلاسيكي لتأخذ أشكالا حديثة وعديدة وأدت هذه الأخيرة في بعض المناسبات إلى عدم تنفيذ الالتزامات التعاهدية من خلال غزو أ ارضي دولة أخرى، واعتقال رعاياها، وتجميد ممتلكاتها ومصادرتها وقصف مدنها وأراضيها.

4/ الحظر البحري:

يشكل الحظر البحري نوعا خاصا من الانتقام، ففي بداية الأمر كان عبارة عن احتجاز للسفن الذي يعتبر تمهيد للمصادرة للدولة المسيئة من خلال قيام السفن برفع علم الدولة المسيئة في الميناء والغرض من هذا العمل الضغط على تلك الدولة ،ليشهد بعد ذلك في القرن العشرين أشكالا جديدة للحظر والحجز سواء كان هذا من طرف دولة أو عمل جماعي والهدف منه:

أولا: لمنع زيادة المخزون من المواد الحربية الحيوية.

[1] محمد رقاب، الآثار القانونية عن قطع العلاقات الدبلوماسية على البعثات الدبلوماسية، **مجلة الدراسات الثانوية و السياسية**، م.1، ع.1، ص 225-233.

ثانيا: لجعل الدول تتوقف عن الأنشطة غير شرعية، والسلع المحظورة وأغلبية هذه السلع هي المواد الحربية.

5/ المقاطعة:

أي عدم التعامل التجاري مع دولة ما، وهذا لإكراه وجعل الدولة المسيئة تعرف خطأها، لكي تعمل على تصحيحه أو تعديل العمل الخارج عن القانون الذي قامت به.

6/ الحصار:

عزل وتطويق دولة ما، والهدف منه منع الدولة من الاتصال بالدول الأجنبية أو المجاورة لها، ويعتبر الحصار السلمي وسيلة فعالة وهذا من خلال القيام بإجراءات ضاغطة لا تصل إلى الحرب الهدف منها تسوية النزاع.

7/ الحرب: تميز القانون الدولي القديم بمبدأ تمجيد سياسة الدول المطلقة من الداخل والخارج، فقد كانت الدول عند سعيها لتحقيق مصالحها ترى بأن طريقة تحقيق هذه المصالح لا يتم إلا بإشهار الحرب والذي يعتبر هو آخر دواء.

لكن في القانون الدولي المعاصر أصبحت الحرب جريمة دولية، يتم معاقبة كل من يتم بارتكابها ويخضع للمساءلة القانونية الدولية.

ويتم استعمال إلى في حالتين حسب ميثاق الأمم المتحدة:

1-حالة الدفاع المشروع عن النفس وضمن الحدود التي رسمتها المادة 22 من الميثاق.

2- تحت راية الأمم المتحدة وذلك كتدبير أمن جماعي لحفظ السلم والأمن الدوليين.[1]

[1] 1كمال حماد ،**النازعات الدولية دارسة قانونية دولية في علم النازعات**، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م ،1998.

خلاصة الفصل:

كانت بدايات الاهتمام بمفهومي الأمن والسلم واضحة المعالم، فالهدف الرئيسي وراء بروز هذين المفهومين هو كثرة الحروب والفتن وتعدد أسبابها، وأمام هاته التغيرات أبدت هيئة الأمم المتحدة اهتمامها لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال تضافر جهودها واتخاذ التدابير اللازمة كإنهاء الحروب الأهلية ونشر قوات حفظ السلام في العديد من الدول إضافة إلى تعزيز المصالحة وحماية حقوق الإنسان وكذا ابتكار طرق مختلفة لتسوية النزاعات كآلية فعالة لتجنب الحروب والنزاعات المسلحة من أجل تكريس مفهومي السلم والأمن واحترام سيادة الدول في إطار القانون الدولي العام.

الفصل الثاني :

جهود استتباب السلم و الأمن

في إفريقيا.

تمهيد:

شهدت القارة الإفريقية العديد من التحديات عبر م ارحل تاريخية مختلفة. انطلاقا من الحركات الاستعمارية التي استنزفت الخيرات والثروات مرورا بما ولدته من فقر وجهل وبطالة وانتقالا إلى إحياء النعرات العرقية والنزاعات القبلية وكذا الحروب الأهلية. لذلك عملت الجهود الإفريقية على تكريس مفهومي السلم والأمن في إفريقيا من خلال تأسيس الاتحاد الإفريقي كوسيلة للتضامن والتعاون الدولي. وذلك باعتباره تنظيم إقليمي مختص أساسا في حل وتسوية النزاعات الإفريقية، فانه يسعى إلى تحقيق السلم و الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية إيمانا منه بان التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود الأمن والسلم، ولتحقيق هذا الهدف أسس الاتحاد الإفريقي إستراتيجية عمله على التعاون والتنسيق مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة منظمة الأمم المتحدة بعد استحداثه مجلس السلم و الأمن الإفريقي الذي كان الهدف من إنشائه هو حل وتسوية النزاعات الإفريقية داخليا تجنبا للتدخلات الأجنبية وستتناول الدراسة في هذا الفصل نشأة كل من الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي وهيكلتهما وتحديد أهداف وسلطات هذا الأخير وديناميكية عمله وكذا الجهود الأممية.

المبحث الأول: هيكلة الاتحاد ومجلس السلم والأمن الإفريقي:

ركز هذا المبحث على الهيكل التنظيمي لكل من الاتحاد الإفريقي وأجهزته بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن وهو ما يبينه المخطط الموالي.

المطلب الأول: هيكلة الاتحاد الإفريقي :

يتكون الاتحاد الإفريقي من مؤسسات وأجهزة لإنجاز وظائفه وتتمثل هذه المؤسسات والأجهزة في أولا مؤتمر الاتحاد باعتباره هو الجهاز الأعلى للاتحاد الإفريقي، حيث يقوم بتحديد سياسات التحاد الإفريقي وأولوياته كما يرصد تنفيذ سياساته وقراراته بالإضافة للأجهزة الأخرى والمتمثلة في المجلس التنفيذي، البرلمان الإفريقي، مجلس السلم والأمن، مفوضية الاتحاد الإفريقي، لجنة الممثلين الدائمين ،اللجان الفنية المتخصصة، المؤسسات القضائية وحقوق الإنسان، المؤسسات المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي.

الشكل1: الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي[1]

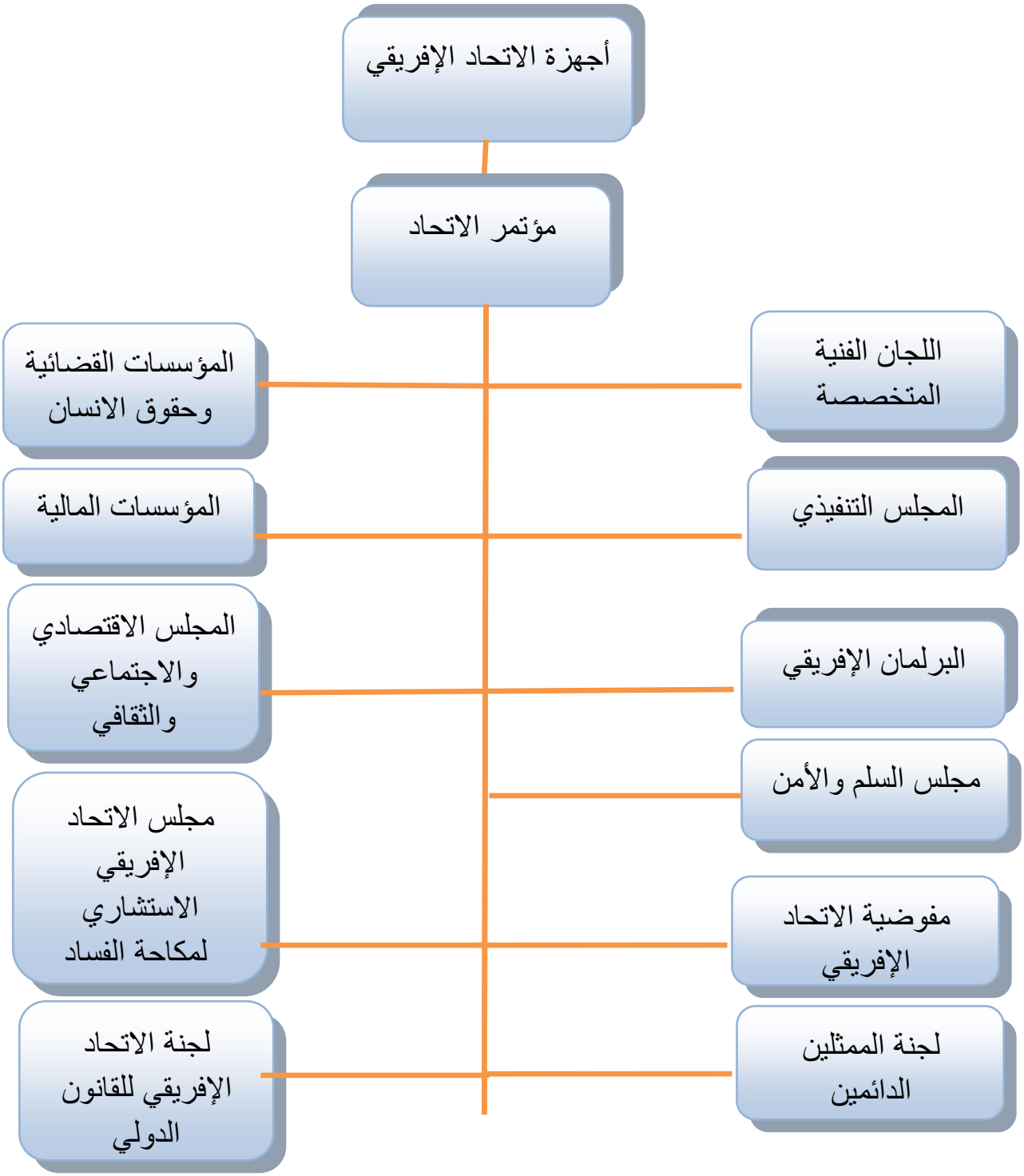

[1] موقع الاتحاد الإفريقي، https://cutt.us/fxvmT، بتصرف الباحث بتاريخ: 25 ماي 2022.

المطلب الثاني: هيكلة مجلس السلم والأمن الإفريقي :

يتكون مجلس السلم والأمن من أجهزة حيث تستعمل هذه الأجهزة لانجاز وظائفه، حيث أن لكل جهاز مهامه والأعمال المكلفة بها وتتمثل هذه الأجهزة في كلمن مفوضية الاتحاد الإفريقي، هيئة الحكماء، نظام الإنذار القاري، القوة الإفريقية الجاهزة، صندوق السلام، الهياكل واللجان الفرعية.

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي[1]

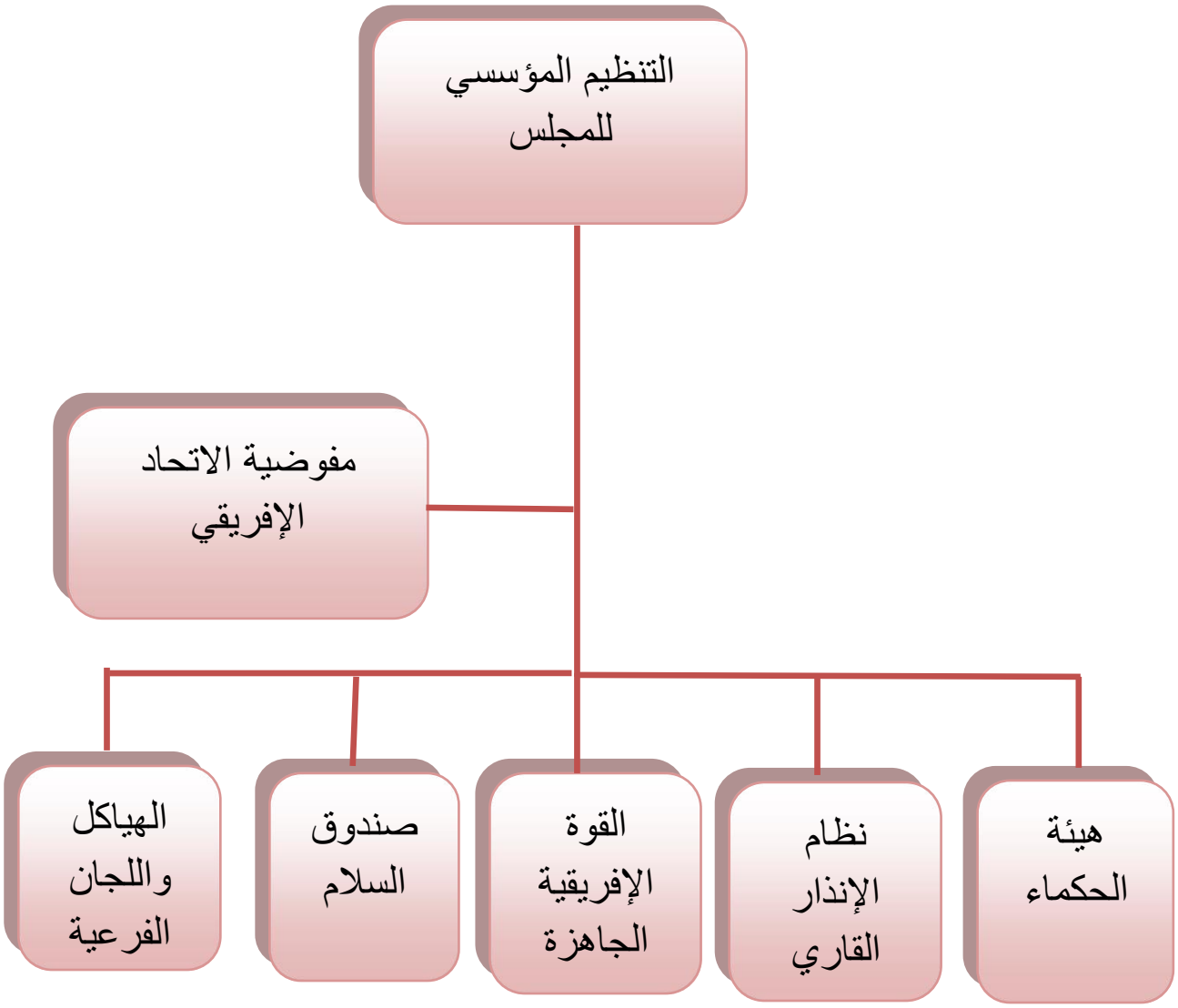

[1] برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن، https://cutt.us/Rb2F0، بتصرف الباحث بتاريخ: 25 ماي 2022.

المبحث الثاني: الجهود الإفريقية لاستتباب الأمن :

نظرا للحدود والنقائص التي كان يعاني منها الاتحاد الإفريقي لمنع وإدارة وتسوية النزاعات تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الأخذ بعين الاعتبار تلك الحدود والنقائص ويعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي آلية رئيسية من آليات الاتحاد الإفريقي في مجال إحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: نشأة وأجهزة مجلس السلم والأمن الإفريقي نشأته:

عرفت القارة الإفريقية تحديات إقليمية عديدة فهي الدافع الذي جعل الدول الإفريقية تهتم بمسألة أمنها واستقرارها وإيجاد بديل للتعاون والتكامل الإقليمي الأمني حيث تم على هذا الأساس الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي في الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات والأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في الجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999 وفي سبتمبر 1999 عقدت قمة استثنائية بقصد تفعيل المنظمة في ليبيا يومي 08 و 09 سبتمبر 1999 وتعتبر القمة الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات والأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية حيث توجت أعمالها بإعلان "سيرت" الذي نص على إنشاء "الاتحاد الإفريقي" لتعزيز الأمن و الاستقرار في القارة، جراء النزاعات الحدودية والحروب الأهلية التي أدت إلى تأخر القارة على جميع المستويات (السياسية الاقتصادية الأمنية الاجتماعية)، بناءا على هذا قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع نص القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي، حيث قرر القادة الأفارقة انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال انعقاد القمة الأولى للاتحاد الإفريقي المنعقدة في مدينة "ديربان "بجنوب إفريقيا مابين 09 و 10 جويلية 2002 وأقرت القمة البروتوكول الخاص لإنشاء مجلس السلم و الأمن كما دعت الدول الأعضاء للمصادقة عليه على أن تضل آلية لمنع ..... الصراعات

التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدارتها و تسويتها سارية خلال المدة المؤقتة إلى حين قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بالمصادقة على البروتوكول الخاص بالمجلس.

ودخل بروتوكول المجلس حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وفي 25 ماي 2004 تم تدشين مقر مجلس السلم والأمن الإفريقي بعد أن وقعت عليه 23 دولة افريقية، وصادقت عليه 73 دولة منها 2 دول عربية: الجزائر، ليبيا، جزر القمر ،السودان.[1]

أجهزة مجلس السلم و الأمن الإفريقي:

1/ هيئة الحكماء:

تقوم بدعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن والتي يقوم أيضا ببذلها رئيس المفوضية خاصة في مجال منع النزاعات يتم إنشاء هيئة للحكماء.

- تتكون هيئة الحكماء من خمس شخصيات أفريقية، من مختلف فئات المجتمع تكون تتمتع بالاحترام البالغ وتقديمها لإسهامات بارزة في قضايا السلام والأمن والتنمية في القارة، ويتم اختيارهم من طرف رئيس المفوضية وهذا بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية علي أساس التمثيل الإقليمي حيث يتم تعيينهم للعمل لفترة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر .

- كما تقدم النصح إلى مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بخصوص جميع المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار وتعزيز وصون السلام في إفريقيا.

- تقوم باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم جهود مجلس السلم والأمن بناءا على طلب مجلس السلم والأمن أو مبادرتها الخاصة بالإضافة إلى التي يبذلها رئيس المفوضية لمنع النزاعات كما تقوم هيئة الحكماء بإبداء أريها بشأن المسائل ذات الصلة بتعزيز وصون السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

- تقدم هيئة الحكماء تقاريرها إلى مجلس السلم والأمن وعن طريق مجلس السلم والأمن إلى المؤتمر.

[1] تقرير الاتحاد الإفريقي ،**بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي** ، https://cutt.us/Rb2F0 تاريخ الاطلاع: 04 أفريل، 2022 1:15.

- تقوم هذه الهيئة بالاجتماع كلما لزم ذلك لتنفيذ صلاحياتها كما يتم عقد اجتماعاتها عادة في المقر الرئيسي للاتحاد، كما يمكن أن تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى غير مقرها الرئيسي من خلال التشاور مع رئيس المفوضية .

- يتم تحديد طرق عمل هيئة الحكماء من طرف رئيس المفوضية ويتم إقرارها من قبل مجلس السلم والأمن.

- يتم تحديد البدلات التي تدفع لأعضاء هيئة الحكماء طبقاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد من طرف رئيس المفوضية.[1]

2/ نظام قاري للإنذار المبكر:

يتكون هذا النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد والتي تعرف بغرفة الأوضاع وتتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية.[2]

- يتمثل دوره في منع النزاعات و الأخطار عن إمكانية حدوثها

- يتكون نظام الإنذار المبكر من:

أ/ مركز للمراقبة يعرف أيضا باسم غرفة الأوضاع من مسؤوليته تحليل وجمع البيانات من خلال وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر ويكون موقع هذا المركز في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات.

ب/ يقوم بربط وحدات الرصد والمراقبة التابعة للآليات الإقليمية بصورة مباشرة وهذا من خلال أدوات الاتصال المناسبة بغرفة الأوضاع كما يعمل على جمع البيانات ثم معالجتها ثم نقلها إلى غرفة الأوضاع.

[1] المادة (11) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بتاريخ: 4 أفريل 2022.

[2] أ. بركة محمد، "آليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة"، **قراءات سياسية** ،ع. 40، أفريل 2019، ص 46، 61.

- تسعى المفوضية أيضا إلى التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى التي لها ذات الصلة، ومع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث وهذا لضمان السير الفعال لنظام الإنذار المبكر.

- يضع وحدة قياس للإنذار المبكر على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية تكون قد تم تحديدها وقبولها بصورة واضحة بالإضافة لاستخدامها في تحليل التطورات والتوصية بأفضل المسارات في القارة.

- يتم استخدام المعلومات من طرف رئيس المفوضية التي يتم جمعها والحصول عليها عن طريق الإنذار المبكر لتقديم النصح بشأن النزاعات والتهديدات المحتملة كما يوصي بأفضل المسارات كما يتم استخدام هذه المعلومات من طرف رئيس المفوضية لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليه بموجب البروتوكول الحالي.

- تقوم الدول الأعضاء بالتعهد لتسهيل الإجراءات المبكرة من قبل مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية على أساس معلومات الإنذار المبكر.

- يتشاور مع الدول الأعضاء و الآليات الإقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات التي لها ذات الصلة من خلال التفاصيل العملية لإنشاء نظام الإنذار المبكر كما يتخذ جميع الخطوات المطلوبة لأدائه الفعال.[1]

3/ صندوق السلام:

أنشئ صندوق السلام لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلام والأمن، كما يتم إنشاء صندوق خاص يعرف بـ " صندوق السلام " وعمليات صندوق السلام تحكم النظم واللوائح المالية ذات الصلة للاتحاد.

[1] المادة 12 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي بتاريخ : 4 أفريل 2022.

- يتكون من الاعتمادات المالية في الميزانية العادية للاتحاد، بما فيها متأخرات المساهمات والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء ومصادر أخري في أفريقيا و منها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد وكذلك من خلال الأنشطة المناسبة لجمع الأموال.

- يتم جمع وقبول مساهمات طوعية من مصادر خارج أفريقيا وفقاً لأهداف ومبادئ الاتحاد من طرف رئيس المفوضية.

- يوجد صندوق ائتماني متجدد وتقوم أجهزة توجيه السياسات ذات الصلة للاتحاد بناء على توصية مجلس السلم والأمن بتحديد المبالغ اللازمة للصندوق الائتماني المتجدد حيث ينشأ هذا الصندوق ضمن صندوق السلام.[1]

4/ القوات الإفريقية الجاهزة:

تعتبر الهيئة المسئولة أمام مديرية السلم والأمن، تتكون من خمس فرق متعددة الجنسيات وتجهز هذه القوات لتكون مستعدة للانتشار السريع في مهمات الملاحظة إلى المهمات التي تتراوح بين مهمات فرض السلام، بالإضافة إلى إمكانيتها في فرض القوة عند الطلب من طرف إحدى الدول الأعضاء، ويعتبر الاتحاد الإفريقي أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو من يكلفها بالمهام ويتم تمويلها من طرف صندوق السلام وقد أنشأت في2004 .

5/ لجنة أركان الحرب:

تهدف للحفظ ولتعزيز وصون السلم والأمن في القارة الإفريقية، من خلال قيام المفوضية بمساعدة مجلس السلم والأمن بتقديم له المساعدة والمشورة في كل ما يتعلق بالاحتياجات العسكرية والأمنية.

تكون لدى لجنة أركان الحرب الضباط العسكريين الكبار الذين هم من أعضاء مجلس السلم والأمن، ومن صلاحياتها أنها يمكنها استدعاء أي دولة غير ممثلة فيها للمشاركة في مدا ولاتها متى تطلب ذلك. وهذا يساعد على قيام لجنة أركان الحرب بتنفيذ مهامها بكفاءة.

تقوم لجنة أركان الحرب بالاجتماع كلما لزم حول قضايا يقدمها لها مجلس السلم والأمن.

تناقش قضايا تتعلق بالمتطلبات الأمنية والعسكرية لتحقيق السلام والأمن في القارة الإفريقية من خلال اجتماعها على مستوى رؤساء أركان الدفاع للأعضاء في مجلس السلم والأمن، كما تعمل أركان الدفاع بتقديم التوصيات لرئيس المفوضية حول طرق وكيفية تعزيز قد رأت إفريقيا على دعم السلام.

يتولى رئيس المفوضية اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لعقد ومتابعة اجتماعات رؤساء أركان الدفاع الذين هم أعضاء في مجلس السلم والأمن.[1]

المفوضية:

- تقوم المفوضية على مراقبة ومنع الخلافات و النزاعات، فضلا من أن يؤول الأمر إلى انتهاج سياسات تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- تعمل على حل وتسوية النزاعات والخلافات حيث ما تحدث.
- القيام بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام.
- ترسم الخطوط التوجيهية العامة التي هي تسعى للاضطلاع بمثل هذه البعثات من خلال الاطلاع على الصلاحيات المتعلقة بها، والقيام بمراجعة دورية لهذه الخطوط التوجيهية.
- توصية المؤتمر طبقا للمادة 4.
- حسب القانون التأسيسي يتم التدخل في حالة الظروف الخطيرة في أي دولة عضو نيابة عن الاتحاد كجرائم الحرب و الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية على حسبما حددته الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.
- تبين وتقر عملية تدخل التحاد في أي دولة عضو جراء قرار صادر عن المؤتمر ذلك طبقا للمادة 2.
- عند حدوث تغييرات غير دستورية للحكومات في كل دولة عضو كما نص عليه إعلان لومي، يقوم بفرض عقوبات جراء هذه التغييرات.

[1] .المادة (13) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ :5 أفريل 2022.

- تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للاتحاد.

- يعمل على ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تعنى بمنع الإرهاب ومكافحته والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة الأخرى، والعمل على تنسيق الجهود على المستويين القاري والإقليمي.

- يعمل على التنسيق والتعاون بين الآليات الإقليمية والاتحاد، وهذا الهدف منه الحفاظ على السلم والأمن في القارة الإفريقية.

- يعزز ويطور" شراكة قوية للسلام والأمن" بين كل من الاتحاد والأمم المتحدة التابعة لها والمنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى.

- يضع السياسات و الإجراءات التي يهدف بها لضمان أن أي مبادرة خارجية يقوم بالعمل بها تكون في إطار أولويات وأهداف الاتحاد.

- تتبع التقدم المحقق نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيدة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب الدول الأعضاء في إطار منع النزاعات.[1]

المطلب الثاني: أهداف وسلطات مجلس السلم والأمن الإفريقي :

1/ أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يعتبر بمثابة جهاز إقليمي وسياسي لصنع القرار لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، من خلال قيامه على تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تضمنتها المادة 27 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

[1] المادة (07) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ 05 أفريل 2022.

- يضمن حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها والمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز السلام والأمن والاستقرار، حيث تسهر المنظمات الدولية على تحقيق السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي.[1]

-تقوم بمراقبة ومنع حدوث النزاعات وفي حالة حدوثها تكون مهمة مجلس السلم والأمن إحلال وبناء السلام لتسوية هذه النزاعات.

- تعزز وتنفذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وإعادة التعمير بعد فترة النزاعات وذلك لتعزيز السلام والحد من أعمال العنف وتجددها.

- تنسيق ومواءمة الجهود القارية الرامية إلي منع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه.

- وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد طبقاً للمادة 2 من القانون التأسيسي.

تساند وتشجع وتعزز الحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق وحريات الإنسان والممارسات الديمقراطية و القانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود التي تهدف إلى منع النزاعات.[2]

2/ سلطات مجلس السلم والأمن الإفريقي :

- يراقب ويعمل على منع الخلافات والنزاعات فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

- يقوم بتسوية النزاعات من خلال القيام بمهام صنع وبناء السلام.

- يصرح بتشكيل ونشر البعثات لدعم السلام والأمن في إفريقيا.

[1] سويسي سامية وزيدان سهيلة ،**دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في إحلال السلم في إفريقيا** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، (جامعة جيجل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص 12،11.

[2] المادة (03) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ: 6 أفريل 2022.

- يتولى رسم الخطوط التوجيهية العامة للاضطلاع بمثل هذه البعثات بما في ذلك الصلاحيات المتعلقة بها والقيام بمراجعة دورية لهذه الخطوط التوجيهية.

- يقوم بفرض عقوبات على الدول الأعضاء عند حدوث تغيير غير دستوري للحكومات في أي دولة.

- تنفذ سياسة الدفاع المشترك للاتحاد.

- تضمن تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة الأخرى ومواءمة وتنسيق الجهود على المستويين الإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب الدولي.

- تعزيز المواءمة والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة بين الآليات الإقليمية والاتحاد لتعزيز وإحلال السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

- تعزيز وتطوير " شراكة قوية للسلام والأمن " بين الاتحاد والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وأيضاً مع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى.

تضمن اتخاذ أية مبادرة خارجية في مجال السلام والأمن في القارة في إطار أهداف وأولويات الاتحاد من خلال وضع السياسات والإجراءات اللازمة.

- متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية الحياة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي من جانب الدول الأعضاء في إطار مسئوليات منع النزاعات المنوطة به.

- تعزيز وتشجيع تنفيذ اتفاقيات ومعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية /الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.

- دراسة واتخاذ الإجراءات الملائمة في إطار صلاحياته في الأوضاع التي يتهدد فيها الاستقلال الوطني لأية دولة عضو وسيادتها من جراء أعمال العدوان بما في ذلك العدوان من جانب المرتزقة.

- دعم وتسهيل العمل الإنساني في أوضاع النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية الكبرى.

- تقديم التقارير بانتظام عن طريق رئيسه إلى المؤتمر حول أنشطته ووضع السلام والأمن في أفريقيا.

- اتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخري لها آثار على إحلال السلام والأمن والاستقرار في القارة وممارسة أية سلطات قد يفوضها إليه المؤتمر طبقاً للمادة 9 من القانون التأسيسي.

- تتفق الدول الأعضاء على أن مجلس السلم والأمن، عند تنفيذه لواجباته بموجب هذا البروتوكول، فإنه يعمل بالإنابة عنها.

تتفق الدول الأعضاء على قبول وتنفيذ المقررات الصادرة عن مجلس السلم والأمن طبقاً للقانون التأسيسي.[1]

- تقدم الدول الأعضاء التعاون التام لمجلس السلم والأمن وتقوم بتسهيل الإجراءات التي يتخذها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وفقا للمهام المنوطة به بموجب هذا البروتوكول.

المطلب الثالث: طرق عمل وعضوية وتصويت مجلس السلم والأمن الإفريقي :

1/ طرق عمل مجلس السلم و الأمن الإفريقي:

- يقوم مجلس السلم والأمن باتخاذ المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة فيما يتعلق بأوضاع النزاعات المحتملة وكذلك النزاعات التي تطورت بالفعل إلى نزاعات كاملة، ويتخذ مجلس السلم والأمن أيضا كافة التدابير اللازمة من أجل الحيلولة دون تصاعد أي نزاع تم التوصل بالفعل ألي تسوية بشأنه.

- وفي هذا الصدد، يتخذ مجلس السلم والأمن القرار بشأن الدخول سواء عن طريق تدخل جماعي للمجلس نفسه أو عن طريق رئيسه و / أو رئيس المفوضية وهيئة الحكماء و/ أو بالتعاون مع آليات إقليمية.[1]

[1] المادة (07) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ :6 أفريل 2022.

2/ عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يتشكل من خمسة عشر عضوا يتمثلون في أقاليم القارة الخمس، هناك عشرة أعضاء ينتخبون لمدة سنتين وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات وهذا لضمان الاستمرارية مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي والدورية في العضوية وهذا حسب المادة 5 من البروتوكول.[2]

للدول الأعضاء أصوات متساوية في التصويت، ويعتبر أعلى سلطة لحل النزاعات بالاتحاد الإفريقي، حيث أن الأعضاء الخمسة الدائمين يمثلون الأقاليم الإفريقية الخمسة (الجزائر إقليم الشمال، موزمبيق إقليم الجنوب، أوغندا إقليم الشرق، نيجيريا إقليم الغرب، غينيا الاستوائية إقليم الوسط وكل شهر تنتقل الرئاسة دوريا لواحد من الدول الأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس.

بالإضافة إلى انه عند انتهاء مدة عضوية أي عضو يجوز إعادة انتخابه شرط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات وفق المادة (23) من القانون التأسيسي.

أما عملية انتخاب الأعضاء فتتم من خلال الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت، كما أنه عند انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن يتم تطبيق مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والمتناوب من طرف المؤتمر وفق المعايير التالية فيما يتعلق بكل دولة عضو محتملة:

-الوفاء بالالتزامات المالية للاتحاد.

- المشاركة في جهود تسوية النزاعات، وصنع السلام وتعزيز السلام على المستويين الإقليمي والقاري.
- الإسهام في صندوق السلام أو الصندوق الخاص الذي ينشأ لغرض معين.
- الوفاء بالالتزامات المالية للاتحاد.

---

[1] المادة (09) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ 6 أفريل 2022.

[2] الاتحاد الإفريقي، مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة الثامنة العادية ،**تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا**، جانفي 2007، ص 1.

يجتمع بصفة دورية على مستوى الوزراء ورؤساء الدول والحكومات مرة في السنة على الأقل ويداوم على مدار السنة ليكون بالإمكان إخطاره في الحالات الخطرة المحتملة الوقوع.

يتم التناوب على رئاسة المجلس حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم ولمدة شهر واحد، أما النصاب القانوني فيقدر بثلثي إجمالي عدد الأعضاء.

حيث تتخذ القرارات بالإجماع ويكون لكل عضو صوت واحد أما في الحالات التي لا يمكن فيها للمجلس اتخاذ القرارات بالإجماع فيعتمد بذلك على قراراته الخاصة بالمسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة بينما يتم اعتماد المقررات الخاصة بجميع المسائل الأخر ى بالأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين عند التصويت.[1]

3/ التصويت:

يكون لكل دولة عضو في مجلس السلم والأمن صوت واحد.

– تسترشد مقررات مجلس السلم والأمن علي وجه العموم بمبدأ الإجماع في الرأي وفي الحالات التي لا يمكن فيها التوصل إلى إجماع في الرأي يعتمد مجلس السلم والأمن مقرراته الخاصة بالمسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة بينما يتم اعتماد المقررات الخاصة بجميع المسائل الأخرى ثلثي أصوات أعضائه الحاضرين عند التصويت.[2]

[1] المادة(05) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ: 7 أفريل 2022.

[2] المادة (08) من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بتاريخ: 7 أفريل 2022.

المبحث الثالث: الجهود الأممية في تسوية النازعات:

تتمتع الأمم المتحدة بأدوار هامة لتسوية النزاعات في إفريقيا وتحقيق الأمن والسلم فيها، حيث يمكن تقسيم هذه الأدوار إلى مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى مطلع الستينات حتى 2992 نهاية الحرب الباردة، وتتمثل المرحلة الثانية من 2992 إلى وقتنا الراهن، حيث تميزت المرحلة الأولى بنوعية الصراع التي كانت غالبا ما تحدث بين دول الجوار، أما المرحلة الثانية تميزت بنشوب الحروب داخل الدولة نفسها والتي هي معظمها هروب أهلية وعرقية.

تواصلت مهام الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في ظل تعقد وتشابك الصراعات، وكان من بين وسائلها المستخدمة الدبلوماسية الوقائية من خلال إرسال مجموعات من المراقبين المدنيين للدول الإفريقية للإسهام في الحد من مستويات العنف.

قامت بالعديد من العمليات لحفظ السلم في القارة الإفريقية على غرار ما حدث في أنجولا، ليبيريا، موزمبيق، رواندا، الكونغو، الصومال، السودان، وغيرها، كما عملت على الحد من الصراعات والعنف في إفريقيا من خلال استحداثها آليات عقابية دولية حيث تجسدت في إنشاء محكمة دولية جنائية لرواندا تهدف لمحاكمة المسئولين في أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات التي ارتكبت في رواندا، بالإضافة لإنشاء محكمة سيراليون الجنائية الخاصة في عام 0222 و إحالة مجرمي حرب دارفور بغرب السودان إلى المحكمة الجنائية في مارس 0222، بالإضافة لتدخل الأمم المتحدة عسكريا في عمليات الجهود الشاملة في كل من الصومال، والكونغو، وليبيا.[1]

[1] محمد عبد الواحد، " آليات تسوية الصراعات ومكافحة الإرهاب في إفريقيا ،"**السياسة الدولية**، م. 54، ع.216، أفريل 2019، ص 96، 100.

خلاصة الفصل:

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن تعزيز السلم والأمن في إفريقيا من بين الأولويات والأهداف لبتي يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تحقيقها، وقد كانت له في هذا الشأن العديد من المساهمات في تعزيز السلم و الأمن و الاستقرار الجماعي في القارة الإفريقية، وكذا العمل على تسوية مختلف النزاعات الداخلية للتي تعاني منها الدول الإفريقية، هذا ويبذل الاتحاد الإفريقي جهود كبيرة وجبارة في سبيل تحقيق السلم والأمن في القارة، لاسيما تلك التي تؤدي إلى الحد من انتشار العنف وعدم الاستقرار في القارة.

الفصل الثالث :

دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي

في أزمتي مالي و السودان.

تمهيد:

تناولت الدراسة في هذا الفصل تحليل الوضع في دولتي مالي والسودان، وذلك من خلال التطرق لجذور النزاع في مالي ومختلف الم ارحل التي مر بها، وكذا أسبابه المباشرة وغير المباشرة وطبيعة الأطراف المنخرطة فيه بشكل مباشر من جهة ومن جهة أخرى الفواعل الثانوية المأثرة في هذا النزاع. بالإضافة إلى تحليل في الأزمة السودانية من خلال معرفة جذورها التاريخية وكذا جميع الأطراف المتدخلة فيها وتأثير كل طرف على مسار هذه الأزمة، انتقلت إلى ذكر الجهود الإفريقية والأممية في سبيل حل هاتين الأزمتين، بالتركيز على جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي وكذا مختلف الجهود الأممية التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد حلول لهاتين الأزمتين ليخلص الفصل بدراسة تقويمية لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

المبحث الأول: الأزمة في مالي :

تعتبر مالي من أغنى الدول الإفريقية من حيث الثروات والمواد الخام، والمواد الباطنية هذا ما جعلها عرضة لأطماع الدول الأجنبية، حيث ساهم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية في مالي بالإضافة لعامل التمييز بين السكان والمناطق الجغرافية في مالي من حيث المشاركة السياسية والتنمية إلى نشأة وتطور النزاع الداخلي بين حكومة مالي وقبائل الطوارق.

المطلب الأول: جذور النزاع في مالي :

1/ مرحلة ميلاد النزاع (1989/1960) :

تناولت هذه المرحلة مسألة الطوارق في مالي التي تعتبر موروثا استعماريا يرجع تاريخه لاستقلال كل من ليبيا والجزائر والنيجر وبوركينافاسوا، حيث وجدة قبائل الطوارق نفسها في الصحراء الكبرى حيث كانت تعاني من التهميش والتشتية وغياب التنمية، حيث كانت فترة الستينات هي بداية النزاع في شمال مالي، حين قيام الطوارق بتمرد على الحكومة المركزية التي كان يترأسها آنذاك "موديبوكيتا" الذي سعي إلى تغيير الخصوصيات الاجتماعية وتطبيق النظام الشيوعي.

كان أول تمرد للطوارق في سنة 1962 وعرف هذا التمرد باسم "الفلاقة" في منطقة كيدال، حيث عانوا من الطوارق من قمع شديد من طرف الحكومة المركزية المالية من خلال تدميرهم لمخازن الغذاء وتسميم آبار المياه للطوارق وبالتالي استطاعة الحكومة المركزية في القضاء على التمرد وإخماده.

لجوء العديد من الطوارق للهجرة إلى كل من الجزائر وليبيا هربا من الجوع والفقر والموت، جراء الجفاف الشديد لشمال مالي في سنوات 1972 حتى 1974.[1]

2 / مرحلة التنظيم والعمل المسلح (2010/1990) :

خلال فترة التسعينات تمرد الطوارئ وانتصروا على الحكومة المركزية من خلال استهداف ثكنات الجيش المالي بحرب عصابات، وكان الرد من الحكومة بعمليات إبادة ضد المدنيين الطوارق، واستمر غياب الاستقرار إلى أن تم توقيع اتفاقية تمنراست في الجزائر سنة 2992 بحضور الحكومة الديمقراطية والطوارق ودول الجوار والأمم المتحدة[2]، والدول الخمس الكبرى. ونصت هذه الاتفاقية على:

- منح منطقة الشمال استقلالية نسبية تمكن سكانها من تسيير شؤونهم المحلية.
- تكوين شرطة محلية.
- ترقية لغتهم وثقافتهم المحلية.
- تمويل صندوق خاص بالمشاريع التنموية.

إلا انه لم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاقية، واستمر الجيش في إعدام نشطاء الطوارق بدون محاكمة ولم يكن هناك أي استعداد من الحكومة المالية لتنفيذ بنود الاتفاقية، كما أن الجزائر كانت كذلك ضد تنفيذ هذه البنود خوفا من مطالبة طوارق جنوب الجزائر بوضعية مماثلة.

عاد الطوارق لحمل السلاح في سنة 2005 مطالبين بتطبيق اتفاقية السلام، وعادت أجواء الحرب في مالي بطريقة مغايرة من خلال ظهور الجماعات الإسلامية الإرهابية

---

[1] شليغم عبير ،**التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية غير منشورة،)جامعة الجزائر 7، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية ،0227-0222(، ص 2،7.

[2] - Georg klute, « Hostilities et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali », **Cahiers d'E'tudes Africaines**, vol 35, No137, p58

والمتاجرة بالبشر والمخدرات، وتعود نتيجة هذه الاضطرابات لتخلي الدولة عن دورها، حيث استمرت هذه الأوضاع واضطرابات إلى أن تم شن" 23 ماي الديمقراطي للتغير" الذي هو عبارة عن هجوم على المركز العسكري للجيش المالي في كل من "كيدال" و "مناكا" بسبب الأوضاع المزرية للطوارق في مالي وعودة الجيش النظامي للمنطقة وكان هذا في ماي سنة 2006، حيث دفع هذا الأمر لقيام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي أشرف بنفسه رسميا بتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي الجزائري في الجزائر وكان بند هذا الاتفاق إعادة تنمية منطقة كيدال.

بالرغم من التوقيع على هذا الاتفاق إلى أنه استمر في حدوث اضطرابات جديدة والتي نفذتها مجموعة تابعة ل "إبراهيم باهنغا" على منطقة " تين ازواتين" في مارس 2007 حيث خطف 23 عسكريا، ما دفع بكل من مالي والنيجر بمطاردة هذه الجماعة لتصفية المناطق الشمالية للبلدين من هاته العناصر.[1]

3/ مرحلة انفجار النازع الراهن: (2011 حتى الآن):

تعتبر الثورة الليبية أثناء الإطاحة بنظام معمر القذافي من بين الأحداث التي أدت إلى تطور النزاع في مالي حيث عجلت هذه الطوارق الأزمة القيام بالتمرد في شمال مالي.[2]

عاد ألاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون بجانب جيش القذافي إلى شمال مالي بعد سقوط نظام الراحل "معمر القذافي" مسلحين بأسلحة ثقيلة، ليبدأ التحضير لتمرد جديد الذي يهدف هذه المرة إلى إقامة دولة للطوارق هذا ما جعل الأزمة في مالي تنفجر.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص .4،6.

[2] حورية صغيور ،**جهود الوساطة الجازئرية في حل النازع المالي 2012-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2017-2018)، ص 13.

[3] International Crisis Group, " Mali: Avoiding Escalation" **Crisis Group Africa Report,** Dakar/Bruxelles, n° 189, 18 July 2012, p8.

شهد يوم 17 جانفي 2012 هجوم من طرف مسلحوا "الحركة الوطنية لتحرير أزواد "على مدن " أغيلهوك، وميناكا، وقاعدة تيساليت" الواقعة في شمال شرقي مالي، حيث استغرق هذا الهجوم أسابيع مما دفع من عشرات الآلاف من المدنيين إلى النزوح خاصة اتجاه الجزائر.

يوم الخميس 12 مارس 2012 حدث انقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة " باماكو" تحت قيادة " أمادو سانوغو" برفقة بعض الضباط الآخرين، للإطاحة بنظام الرئيس " أمادوا توماني توري"، حي كان هذا جراء التطوارت في الأحداث، وقد كان هذا الانقلاب بأيام قليلة عن الانتخابات التي كان موعدها أفريل 2012.

ففي الأخير فان السبب في انقسام دولة مالي إلى شمال وجنوب كان أوله سيطرة الطوارق في الشمال، وسيطرة الانقلابيين من العسكر في الجنوب.[1]

المطلب الثاني: أسباب النزاع في مالي

1/ أسباب غير مباشرة:

تتمثل في العناصر المتراكمة على مر التاريخ وتعد التراكمات الحضارية والمخططات الاستعمارية في البلد وغيرها من البلدان في المنطقة هي الجزء الكبير منها، بالإضافة إلى تأثر مالي بالتطورات الداخلية وكذا بالتفاعلات الإقليمية والدولية.

يرجع السبب الرئيسي لهذا التمرد من الجانب التاريخي للفرنسيين الذين كانوا يحكمون شمال مالي وأهداف مشروع التقسيم العشوائي للحدود الذي لم ي ارعي خارطة التوزيع للأقليات و الاثنيات بالمنطقة وهذا ما ولد جذور الانقسامات في دولة مالي بالإضافة إلى الأطماع الخارجية ما انعكس على هاته المجتمعات وسكان الطوارق كنوع من زرع الفتنة في مالي.

2/ الأسباب المباشرة ذات البعد الداخلي والخارجي:

[1] **مرجع سابق**، ص ص 6،7.

- تبني إستراتيجية الاحتواء حيث قامت الحكومة المالية بعزل الطوارق وعدم السماح لهم بالتمثيل السياسي في نظام الحكم.

- اعتماد النظام السياسي المالي لسياسات القمع والتجويع وتسميم الآبار وقتل النساء.

- افتقار مناطق الشمال لبرامج التنمية.

- مطالبة الطوارق بخلق لهم بنية تضمن لهم سبل العيش الكريم لكن قوبلت هذه المطالب بالرفض من طرف الحكومة المالية وعدم الاهتمام واللامبالاة.

- التفاوت الاقتصادي في دولة مالي بين الشمال والجنوب، مما أدى الإحساس سكان الشمال في مقدمتهم الطوارق المتمركزين بمحاذات إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم.

- التنوع الثاني وشعور الطوارق والأقليات الثانية الأخرى في الشمال بعد الانتماء وأن الدولة هي ممثلة لمجموعة ثانية أو قبلية تهيمن وتسيطر على جميع القبائل والأقليات، ويعتبرون الدولة هي ثانية " البومبار" وهي المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ الاستقلال.

- قيام الطرف الفرنسي وإصراره على التدخل العسكري في مالي، وقد كانت هذه محاولة من الطرف الفرنسي ليس في حل الأزمة بل لإعادة ما سلب منه تاريخيا وهذا لعدة عوامل جيوسياسية وإستراتيجية اقتصادية.

- دور المخابرات الأجنبية " الفرنسية" و" الأمريكية" وما قانت بتسبيبه من انقلاب سنة 2012 في مالي عن طريق زعماء ماليست عسكريين مدربين في الخارج " أمريكا."

- تميز هذه المنطقة بالصراعات الثانية والعرقية وهذا ارجع للضعف في عمليات الاندماج والتكامل الوطني فضلا عن المؤثرات البيئية الخاصة بها.[1]

المطلب الثالث: أطراف النزاع في مالي:

[1] يوسف دوسن ،**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل حلة الأزمات الدولية أزمة مالي أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2018-2019) ص 20.21.

1/ الأطراف الرئيسية:

- الحكومة المركزية: وتتمثل فيما تتعرض له الحكومة المركزية من تحديات ومعيقات لكل من المكان الجغرافي والزماني الذي تتواجد فيه بالإضافة للواقع الاقتصادي والبيئة العملية للواقع السياسي وقدرتها في مختلف وجميع الميادين والمجتمع المدني.

- الحركة الوطنية لتحرير أزواد: تشكلت في 01-01-2012 تضم توماستيين، وليب ارليين مستقلين وغيرهم من الذين يسعون لاستقلال أزواد، كما تعود جذورها الى ستينات القرن العشرين باسم " الحركة الشعبية الأزوادية" لسنة 1963، وبعد ثلاثة عقود جاءت بحلة جديدة تحت اسم " الحركة الشعبية لتحرير أزواد" بقيادة إياد غالب لتعلن نشاطها العسكري، وقد كان هدفهم ومطلبهم الأساسي هو فصل منطقة الشمال عن الجنوب لقدرتهم على تأسيس أزوادية قومية تحت اسم "جمهورية أزواد."

- حرة أنصار الدين: تعتبر حركة جهادية مسلحة في شمال مالي يتزعمها الآن " أياد اغ غالي "ويعتبر من أبرز وأقدم الزعماء المتمردين للطوارق ويعتبر مؤسسها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية[11]، وقد تأسست في ديسمبر 2011 في كيدال شمال مالي، بالإضافة إلى أنها ترفض العنف ففي ماي 2012 أعلنت عن إقامة التحالف مع حركة أزواد والهدف منه لمحاربة الجماعات المطارفة، لكن تم تصنيفها على أنها حركة إرهابية من قبل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، أما الجزائر ترى بأنها غير ذلك وهدفها تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المناطق التي تسيطر عليها كمبدأ لها، بينما الحكومة المالية تعتبرها تعارض والطابع العلماني للدولة.

- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (2011) : انشق هذا التنظيم عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهدفها العمل على نشر الفكر الجهادي في كل من غرب إفريقيا

[1] بودن زكرياء ،**أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010.2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة،)جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014-2015) ص 102.

بدلا على اكتفاءها بمنطقة المغرب أو الساحل، وقد كان أول إعلان لها عن بيان عسكري في أكتوبر 2011.

2/ الأطراف والفواعل الثانوية :

- المجندون الماليون والنيجيريون: ويتمثلون في المجندون الذين كاموا يقاتلون بجانب جيش معمر القذافي والذين هم من الطوارق وفي سنة 2011 كانت عودة آخر المجندين الماليين إلى مالي وقد تم دمجهم في الجيش المالي.

- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يلعب هذا التنظيم دوار هاما في توفير الدعم اللوجيستس لبعض القيادات وهذا خاصة بعد الإطاحة بمعمر القذافي واستفادته من السلاح والأموال، بالإضافة لوجود جماعات إسلامية أحرى مسلحة من مختلف القبائل أهمها:" العرب، الفلاكي، الصنفاي."

3/ الأطراف العالميون: من خلال تدخل أطراف لديها مصالح وتأثير في أحداث معينة وخصوصا هذه المنطقة التي تعد مسرح للأحداث الدولية والإقليمية، والعمل المخابراتي الأجنبي عامة في هذه المنطقة وخاصة المخابرات الأمريكية والفرنسية وهذا خصوصا مع ت أزيد نمو تنظيم القاعدة في المنطقة، فمن الجانب الأمريكي تعتبر الفوضى الخلاقة السياسية التي مرت بها دول العالم الإسلامي لنشر الصراعات والقلق والفوضى والتي من شأنها أن تدمر الدولة وتضعف كيان الدولة تطلب الحماية والمساعدة من طرف هذه الدول التسلطية.[1]

[1] يوسف دوسن ،**مرجع سابق**، ص 22،24.

المبحث الثاني: الأزمة في السودان:

ترجع الأزمة في السودان إلى عوامل مختلفة منها التاريخية المتعلقة بالسياسة البريطانية وقت الاحتلال، بالإضافة للعامل الاقتصادي المتمثل في حقول النفط المكتشفة، والعوامل الدينية والاختلاف العرقي.

المطلب الأول: جذور أزمة السودان :

1/ فترة الحكم المصري للسودان:

في عام 1839 في زمن محمد علي كانت مصر تبحث عن أسواق جديدة لتوسيع نشاطاتها وتحقيق أمنها المائي من خلال تأمين منبع نهر النيل لإنجاح وتوسيع زارعتها وفتح أسواق تجارية جديدة تقوي من اقتصادها[1]، فقامت بإرسال أولى حملاتها العسكرية اتجاه السودان، حيث سميت هذه الفترة بعصر الإمبراطورية المصرية.

2/ مرحلة الحكم الثنائي (البريطاني، المصري):

عند احتلال بريطانيا لمصر عام 1882 انتقل السودان إلى مرحلة الحكم البريطاني-المصري والذي امتد من عام 1899-1924، وقد كانت بريطانيا حاكمة في السودان، حيث عملت على عزل الجنوب عن الشمال من خلال القيام بممارسات عديدة ومتنوعة مثل إرسال البعثات التبشيرية ورفع المستوى التعليمي والثقافي، وتسهيل دخول التجار، وقد أدت كل هذه الممارسات التي قامت بها للفصل بين شمال السودان وجنوبه وبدأت تظهر بوادر الاختلاف بين شطري السودان.

[1] دريد الخطيب، محمد أمير الشب" ،انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدارسات**، ع.27، جوان 2012، ص 380.

3/ مرحلة ما بعد الاستقلال:

حصل السودان على استقلاله في عام 1956، حيث نادي السودانيين بتصفية الاستعمار وحقهم في تقرير مصيرهم، وبقيت الجهود مستمرة إلى أن اجتمع البرلمان السوداني في سنة 1955 وأعلن استقلال السودان. ورفع العلم السوداني في 1 جانفي 1956.

تشكل تاريخ السودان بعد الاستقلال من خلال ثلاثة تحديات والمتمثلة في مسألة الدستور، ومشكلة الجنوب ومعضلة التنمية في السودان، بالإضافة إلى الصراعات الأيديولوجية بين الأحزاب اليمينة واليسارية والديمقراطيين والشموليين وكل من هذه الأحزاب حظية بتجربة حظها في مواجهة التحديات الثلاثة التي ذكرناها.

- الحكم المدني الأول 1954-1958:

استمرار الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال بسبب فشل الأحزاب السودانية في الاتفاق حول نظام الحكم والدستور، بالإضافة للإخفاق في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان وتدهور الأوضاع الاقتصادية مما جعل الجيش يتدخل لإقصائها من الحكم مستغلا بذلك السخط الجماهيري بسبب الأوضاع المزرية.

- الحكم العسكري الأول 1958-1964:

قاد الحكم في هذه المرحلة إبراهيم عبود حيث اعتمد سياسة الدمج والتذويب بين الشمال والجنوب.[1]

وقد كان أول ظهور للتعددية الحزبية في السودان وبداية لسلسة طويلة من الانقلابات العسكرية وهذا خلال استيلاء الجيش على السلطة في 17 نوفمبر 1958.

حيث تم إنشاء المعاهد الإسلامية ومدارس تعليم الق ارن وجعل يوم الأحد عطلة بدل يوم

[1] **المرجع نفسه** ،ص 387.

الجمعة، كما سعى إلى دمج الشمال مع الجنوب بالقوة وأدى هذا إلى عدة أمور ومن أبرزها تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان وبعض الدول الغربية.

- ثورة أكتوبر الشعبية 1964-1969 :

كانت فترة رئاسة سر الختم خليفة، والذي اعتبر جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط إبراهيم عبود، فقام بالاتصال بقادة التمرد في عام 1963 لعقد معهم مؤتمر الحوار الوطني، كما قام بضم إليهم مجموعة من الدول الإفريقية من أبرزها مصر، الجزائر ،نيجيريا، وهذا ما نتج عنه تبني النظام الإقليمي في الحكم، ووجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، لكن بالرغم من كل هذه المحاولات فشل في تطبيق ما تم الوصول إليه في الاتفاق ،وفي الأخير انتهى كل هذا بحدوث انقلاب عسكري عام 1969.

- الحكم العسكري الثاني 1969-1985 :

عرف هذا الانقلاب بالانقلاب النميري عام 1969، حيث قام النميري بإعلان وقد نص هذا الإعلان على القبول الصريح بالفوارق والاختلافات الثقافية والتاريخية بين الشمال والجنوب، وهذا ما جعل من الإعلان يحظى بالقبول والترحيب من الجنوبيين، وأثمر هذا التلاقي بين الشمال والجنوب عن عقد مؤتمر في أديسا بابا عام 1962، والذي بموجبه تم إعطاء السودانيين حكما ذاتيا موسعا، وضم قادة التمرد في الجيش السوداني، وصراحة في الدستور.

- انتفاضة أفريل الديمقراطية 1985-1989 :

عاد الوضع إلى التفجر بعد أن استمر الوضع في الهدوء ما يقارب 10 سنوات حتى عام 1985، وهذا بسبب الانقسامات داخل القادة الجنوبيين وأيضا إعلان الحكومة الشمالية على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على الجنوب، مما أدى إلى تفاقم الحرب الأهلية مرة

أخرى، وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث تمكنت هذه الأخيرة من السيطرة على 80 بالمئة من جنوب السودان.[1]

4/ اتفاقية السلام الشاملة "اتفاق نيفاشا:"

يمثل هذا الاتفاق انعطافا باراز في مجريات الأوضاع السودانية والخروج نت واحد من التحديات التي تواجه السودان والمنطقة العربية والإفريقية هذا من خلال إجراء استفتاء حول مصير جنوب السودان.[2]

ضمن هذا الاتفاق في الدستور السوداني وعرف بالدستور الانتقالي المؤقت لعام 2005، حيث مهد هذا الاتفاق الطريق لكيانين في السودان هما الكيان الإسلامي في الشمال وعلماني في الجنوب وهذا مع الاحتفاظ بحق تقرير المصير لمدة ستة سنوات حيث أعتبر وأصبح هذا الاتفاق بمثابة الدستور الشامل للبلاد خلال فترة السنوات الست الانتقالية.[3]

حيث تضمن وجاء في هذا الاتفاق أم ارن هما الأول ويتعلق بتقاسم السلطة والثاني خاص بتقاسم الثروات خاصة النفط[4]، كما يضمن الإجراءات التمهيدية لإجراء الاستفتاء والانتخابات.[5]

تعتبر مشكلة إقليم دارفوا من الأزمات القديمة في القارة الإفريقية ومن أهم الأمثلة على المشكلات الداخلية التي واجهتها السودان وتعتبر صورة حية للنزاعات المسلحة غير الدولية التي شهدها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، بعد اكتشاف النفط في هذا الإقليم تزايد الاهتمام الأوروبي والأمريكي بهذه المنطقة وأصبحت هذه المنطقة الشغل الشاغل للمجتمع.

---

[1] حدادي ايمان ،**إشكالية انفصال السودان وأثرها على دول المحور الافريقي**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص 13،10.

[2] د. زكي البحيري، **مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008)، ص 182.

[3] المكان نفسه.

[4] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**رسالة مؤرخة 5 جوان 2007 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن** ،5 جوان 2007، ص 5.

[5] دريد ، الشب ،**مرجع سابق**، ص 388.

ارتفعت الأحداث في إقليم دارفو عام 2003، وبفعل هذا تم تعقيد الأزمة، وتفاعل أطراف النزاع وتأثرت دول الجوار، حيث أصبحت كل من المنظمات الإقليمية والولايات المتحدة الأمريكية أطرافا فاعلة في الأزمة.[1]

المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في الأزمة السودانية :

الدور البريطاني وهذا من خلال الممارسات التي قام الاستعمار البريطاني بوضعها لإشعال فكرة الحرب من خلال الفصل بين الشمال والجنوب، وتمثلت هذه الممارسات في منع أبناء الشمال من الدخول إلى الجنوب بالإضافة لتغير جذري في نظم التعليم والثقافة في الجنوب السوداني، ومنع استعمال اللغة العربية تماما، بالإضافة إلى أنها عملت على زرع بذور الانقسام بين أبناء السودان فهذه السياسة التي اتبعتها بريطانيا قائمة على محاربة اللغة العربية والحد من انتشارها، حيث أصبح استخدامها محرما في الجنوب وعملت لتعزيز هذه

السياسات من خلال سن مجموعة من القوانين الاستعمارية سبقتها مجموعة الخطوات تهدف لمنع وانتشار الإسلام واللغة العربية في الجنوب.[2]

الدور الأمريكي ويتجلى هذا من خلال تزايد الاهتمام الأمريكي بجنوب السودان تحت تأثير ثلاثة عوامل أولها هو نجاح الحكومة السودانية باستخراج النفط واستثماره في أواخر التسعينات القرن الماضي حيث بدأت الشركات الأمريكية بالضغط على حكومتها وبداية أيضا الحكومة بدورها بالضغط على شمال السودان لجعله يتوصل إلى اتفاق سلام مع الجنوب و بالتالي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرسمي له، أما العامل الثاني يتمثل في كون الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تجعل السودان نقطة ارتكاز وقوة محورية لقواتها في شرق إفريقيا و الصحراء الكبرى، ويتمثل العامل الثالث في الضغط الذي

[1] حدادي، مرجع سابق، ص 15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 23.

مارسته المنظمات الأمريكية ذات الأصول الإفريقية والتي حاولت إضفاء الطابع الديني على النزاع بين شمال السودان وجنوبه.

الدور الإسرائيلي يتمثل في تدخل إسرائيل بشكل مباشر في أزمة جنوب السودان عن طريق قيامها بإنشاء مراكز تدريبية لمقاتلي الحركات الجنوبية الانفصالية في أ ارضي دول الجوار مثل: التشاد، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، كونغو الديمقراطية، وهذا لتسهيل تطبيق إستراتيجيتها تجاه الدول العربية والمتمثلة في شد الأطراف ومن ثم بترها، كما تسعى إسرائيل لأن يكون لها وجود على منابع نهر النيل وهذا من أجل الضغط على مصر، وساهمت الدول الإفريقية المجاورة للسودان في تسهيل الوجود الإسرائيلي خوفا منها لانتشار الإسلام من الشمال تجاه الجنوب ثم اتجاهها.

تدعيم بعض الدول الإفريقية مثل كينيا للقوى الانفصالية وهذا لتحقيق المصالح الخاصة بها والمتمثلة في تخوفها من طلب السودانيون بمثلث ايلمي الاستراتيجي الذي يعتبر منطقة غنية بالمعادن.[1]

[1] الخطيب، الشب ،**مرجع سابق**، ص 392.

المبحث الثالث: تقويم الجهود الأممية ومجلس السلم والأمن الإفريقي في استتباب الأمن:

يركز هذا المبحث على إبراز الجهود الأفريقية والأممية بالتطرق إلى جهود الاتحاد الإفريقي في كل من مالي والسودان بالإضافة للجهود الأممية أيضا في كل من مالي والسودان.

المطلب الأول: جهود الاتحاد الإفريقي في أزمة مالي والسودان :

1/ جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في مالي:

أ- جهود السلم و الأمن الإفريقي التوافقية:

بدأت هذه الجهود منذ وقوع الانقلاب دعما منها في مساندة الشركة الدستورية من خلال رفض مجلس السلم و الأمن للانقلاب حيث قام الاتحاد الإفريقي بتعليق مشاركة مالي في الأنشطة، حيث تم إرسال بعثة مشتركة مع الأكواس إلى بامبو وهذا من اجل الضغط على قادة الانقلاب في 29 جانفي 2013 نظم الاتحاد الإفريقي مؤتمرا للمانعين بمقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا لدعم قوات الدفاع و الأمن المالية و العمل على حث جميع الجهات لترجمة مساعداتها على ارض الواقع، بالإضافة لتعزيز العمليات التنسيقية خاصة ما يتعلق بالتنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي هذا من خلال عقد الاجتماعات لفريق الدعم و المتابعة للحالة الأمنية في مالي الذي تم إنشاؤه من قبل مجلس السلم و الأمن الإفريقي.

ب- جهود مجلس السلم و الأمن الإفريقي الضغطية:

في الاجتماع الوزاري المنعقد 2-4 سبتمبر 2015 لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في

مسار نواكشط بالتعاون الإفريقي حول منطقة الساحل والصحراء تم فيه مناقشة تقوية بعثة الأمم المتحدة وتأسيس قوة تدخل في الشمال المالي:

أ-الحاجة إلى تقوية بعثة Mltidimensional Integrated Stabilization mission in mali مهمة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد المنشأة بموجب القرار رقم 2100 سنة 2013 الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 25 أبريل 2013 لتحقيق الاستقرار في مالي والتي حلت محل Africa-led International Support Mission in Mali Misma في 1 جويلية 2013 و المتكونة من 11.200 عسكري و 1440 من أفراد الشرطة، و قد اشترط وشدد مجلس الأمن و السلم في اجتماعه رقم 358 المنعقد في 7 مارس 2013 وقبل انتقال السلطة من Misma إلى Minisma على أن أي مهمة للأمم المتحدة سوف تحل محل Misma يجب عليها أن تكون ولاية قوية تقوم بدعم الحكومة المالية و تحفظ السلامة الإقليمية ووحدة الأرض ودولة القانون في مالي وقد تم تفويض المهمة Minusma بموجب القرار 2100 سنة 2013 بمهام محددة:

ب-إعادة النظام في الدولة المالية والاستقرار للمناطق السكانية وتم تفويضها في المساعدة في انتقال السلطة في مالي وكذا مواجهة كل التهديدات مع اتخاذ خطوات فعلية جادة تمنع عودة العناصر المسلحة ومساعدة السلطات المالية في بسط نفوذها في الدولة المالية.

ج-حماية المدنيين من جميع المخاطر التهديدات التي ت واجههم وذلك في حدود قدرات المهمة وكذا المناطق انتشارها.

د-تقديم المساعدة في عمليات المساعدة الإنسانية، وكذلك خلق بيئة آمنة لوصول المساعدة الإنسانية.

ه-تقديم المساعدة في الحفاظ على الثقافة والأماكن التاريخية في مالي، وكذا المساعدة في تقديم العون للسلطات الانتقالية في مالي.

قامت الحكومة المالية في 15 جوان 2015 بالتوقيع على الاتفاق المصالحة والسلام في إطار برنامج الجزائر، وفي 20 جوان 2015 قام اتحاد حركات ازواد بالتوقيع على الاتفاق

The Azwad Coordination of CMA بالنظر إلى الأمن والدفاع فان الاتفاق يمنح الجيش فرصة الانتشار في الشمال المالي على أساس مبدأ وحدة البلاد.

في 29 جوان 2015 في اجتماع مجلس الأمن الدولي رقم 2227 أعطى مجلس الأمن الإذن لـ MINUSMA بان تقوم بالأخذ بكافة الإجراءات الضرورية اللازمة لتنفيذ التفويض الخاص بالمهمة، في حدود قدراتها وأماكن انتشارها، معدلة التفويض ليشمل تقديم المساعدة ومراقبة الإشراف على وقف إطلاق النار بين الحكومة و الجماعات المسلحة وحركات تحرير اتحاد ازواد، تحقيق الاستقرار في الأماكن السكانية ومختلف المناطق التي يتعرض فيها المواطنون لخطر، إقامة دوريات طويلة المدى وقد قام القرار بتفويض المهمة MINUSMA إلى 30 جوان 2016 كما تم تفويض القوات الفرنسية للتدخل لمساعدة عناصر مهمة MINUSMA.[1]

2/ جهود مجلس السلم و الأمن في السودان:

كان إسهام مجلس السلم و الأمن في حل النزاع في السودان منذ البداية من خلال زيارة مجلس الأمن للسودان وكذا إعادة تأكيد عزم المجتمع الدولي على ضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل لتسوية الوضع في دارفور[2]، بالإضافة لمختلف القرارات كالقرار رقم 1769 الذي اتخذه مجلس الأمن والذي أكد فيه التزامه الشديد بسيادة السودان ووحدته واستقلاله والتزامه بقضية السلام، إذ يعرب أيضا عن تصميمه على العمل مع حكومة السودان، والاحترام التام لسيادته من أجل معالجة المشاكل المختلفة في إقليم دارفور بالسودان.

الجلسة رقم 13 المنعقدة بتاريخ 27 جويلية 2004، التي فيها إعداد خطة شاملة لنزع السلاح بين الأطراف المتصارعة وتحقيق السلم و الأمن.

[1] محمود عرفة موسى، محددات دور مجلس السلم والأمن الافريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي https://jsst.journals.ekb.eg/article_61401_538636dceadb799427c5bff54f448f3e.pdf، 2022/05/25.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي (بشأن الصومال) والسودان وتشاد.**

[2] **وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ،31 ماي إلى 10 جوان 2008**، 15 جويلية 2008، ص11.

اجتماع رقم 17 في 20 أكتوبر 2004 الذي تم فيه تشكيل قوة لحفظ السلم و الأمن والتي سميت بقوة Amis2 المتكونة من عسكريين ومراقبين وشرطيين ومدنيين دوليين، حيث كانت مدة هذه البعثة عام واحد وكان الهدف منها مراقبة والتأكد من الالتزام باتفاق نجامينا، حيث ساعدت في بناء الثقة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار.

مارس 2005 تشكيل المفوضية بناء على طلب مجلس السلم والأمن لجنة لتقدير الوضع في دارفور بعد تزايد القلق بخصوص الانتهاكات في الإقليم بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

في 28 أفريل 2005 بكوناكرى زيادة بعثة الاتحاد الإفريقي إلى نحو 12300 فرد بحلول منتصف 2006، حيث قرر في اليوم نفسه تمديد عمل هذه البعثة إلى نهاية سبتمبر 2006.

اجتماع رقم (45) في جانفي 2007 الذي عبر فيه مجلس السلم والأمن عن رضاه للتقدم المحرز والدور الكبير الذي قامت به قوة (AMIS)، بالإضافة لتمديد مدة عمل قوة AMIS لأواخر مارس 2006.

اجتماع رقم (46) في 10 مارس 2006 الذي جاء فيه الموافقة على نقل مهمة قوة AMIS إلى الأمم المتحدة بالمشاركة مع الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى تمديد فترة عملها بالإقليم إلى نهاية سبتمبر 2006 والتكفل بتسوية الأزمة بين السودان والتشاد التي ذات علاقة مباشرة بتسوية الصراع في دارفور، وقد جاء هذا الاجتماع جراء الأوضاع التي اتخذها الإقليم والضغوطات من طرف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاتحاد الإفريقي.

موافقة مجلس السلم والأمن الإفريقي لإنشاء قوة مختلطة مع الأمم المتحدة وهذا مع الإبقاء للدور المحوري للاتحاد الإفريقي في الأزمة.

تشكيل البعثة المعروفة باسم نيوناميد والتي تسلمت مهامها في 31 ديسمبر 2007.

اجتماع رقم (142) في 21 جويلية 2008 الذي دعا لتشكيل فريق رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي من أجل دارفور من خلال قيام رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بترشيح عدد من الشخصيات البارزة الإفريقية كأعضاء في الفريق.

الدورة العادية (12) لمؤتمر الاتحاد الإفريقي الذي عقد في الفترة من 1 إلى 3 فيفري 2009، التي حظي فيها قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن تشكيل الفريق تأييدا كاملا وتمثلت مهمة هذا الفريق بإجراء دراسة معمقة حول الوضع في دارفور.

18 و 19 مارس 2009 عقد الفريق اجتماعه الافتتاحي في أديس أبابا وأعقبت هذه الجلسة مشاورات موسعة مع كل الأطراف، وأنهى الفريق عمله في أكتوبر 2009، وفي اليوم الثامن من الشهر نفسه تم رفع تقريره رسميا إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي.

في 29 أكتوبر 2009 في أبوجا في نيجيريا عقد اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 6،7 والذي تم فيه عرض تقرير الفريق وقد توصل إلى تصميم خريطة طريق لاتفاقية سياسية شاملة، بعث المفاوضات، تشكيل محكمة جنائية للتصدي للجرائم، إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة، إعادة الأعمار.[1]

[1] عربي بومدين، مجلس السلم والأمن الإفريقي التجارب والأدوار ،**السياسة الدولية**، م .54، ع .316، 2009، ص 17،18.

المطلب الثاني: جهود الأمم المتحدة في أزمة مالي والسودان:

1/ جهود الأمم المتحدة في مالي:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة من أبرز المنظمات الدولية لحل الأزمة في مالي خاصة بعد اندلاع أزمة الطوارق، وترى هيئة الأمم المتحدة بأن بناء النزاع في مالي ينطلق بحل الأزمة بين الطوارق والحكومة المركزية، حيث دعت الأمم المتحدة لحل النزاع في مالي إلى استعمال لغة الحوار ودعمها للقمم المنعقدة لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأمن والتهريب في منطقة الساحل الإفريقي.

دعوت كل الأطراف للسماح بوصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين، بالإضافة لتشديد لهجته على الهجومات المسلحة من طرف المجموعات المتمردة في الشمال، حيث طلب بتفادي العنف بكل أشكاله ودعوت كل الأطراف للعمل على الوصول لحل سلمي من خلال الحوار السياسي، ويعتبر هذا من أهم القرارات التي قامت بإصدارها الأمم المتحدة حول مشكلة الطوارق في مالي وهذا بعد الانقلاب الأخير في 17 جانفي 2012.

في ظل التطورات التي عرفتها الأزمة في مالي منذ بداية عام 2012 والانقلاب العسكري في مارس ضد الرئيس "أمادو توماني توري" عقد مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة جلسة طارئة في قضية الانقلاب العسكري والتي جاء فيها الدعوة لتثمين الجهود لإعادة العمل بالنظام الدستوري، المطالبة من عناصر القوات المسلحة الذين استولوا على السلطة

عنوة بالإضافة لضمان أمن الشخصيات والمعتقلين الماليين. وتجديد الدعوة للعودة إلى العمل بالنظام الدستوري.

إجراء الأمين العام العديد من المحادثات مع عدد من القيادات حول الوضع في مالي ،حيث جدد "بان كي مون" التزامه بدعم الجهود الإقليمية الرامية من أجل إيجاد حل لأزمة مالي، بالإضافة لخوفه من التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل.

من جهة أخرى استخلص الممثل الخاص للأمم المتحدة لغرب إفريقيا عند زيارته العاصمة المالية آنذاك دعما لجهود "ايكواس" الرئيس البوركيني بليز استخلص أن مواجهة الوضع السائد في الشمال من طرف الحكومة في باماكو والشروع مع الفاعلين لإيجاد حل يحفظ الوحدة الوطنية مرتبط بالإسراع في إعادة تنصيب المؤسسات الشرعية وقال "جينت" أن توقيع الاتفاق يمثل أرضية لمرحلة انتقالية يؤمل منها قيادة البلاد، نحو انتخابات تتسم بالمصداقية في آجال معقولة، وقام النقيب "سانجو" قائد الانقلاب على التعاون مع وساطة "ايكواس" في تنفيذ الاتفاق.

أضاف متحدثا عن موقفه نحو ذلك الانقلاب العسكري بحيث وصفه كونه غير مقبول لأنه كان ضد رئيس منتخب ديمقراطيا وفي وقت كانت الأسرة الدولية مستعدة لتقديم دعم للتوصل إلى حل سلمي لشمال البلاد.[1]

2/ جهود الأمم المتحدة في السودان:

ناقشت البعثة الوضع في السودان وفي المنطقة مع مسئولين الاتحاد الإفريقي، حيث أكدت البعثة التزامها بسيادة السودان وسلامة أراضيها واتفاق السلام الشامل، وتحقيق تسوية شاملة للأزمة في دارفور[2]، حيث أبزر مجلس الأمن السودان لضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية الوضع في دارفور بالإضافة لإظهار عمق تقدير ودعم المجلس للعملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور.[1]

[1] محمد عرفة ،**مرجع سابق**، ص ص209،211.

[2] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكار وأبيدجان وكينشاسا في الفترة من 14 إلى 21 جوان 11،2007** جويلية 2007، ص 5، 6.

نظرا للانتقادات المتزايدة لتجربة التدخل الإفريقي في دارفور وبعد مفاوضات طويلة في مجلس الأمن الدولي حيث واجهة بعثت الاتحاد الإفريقي في السودان عجزا في الموارد والإمكانيات قام الاتحاد الإفريقي بمشاركة الأمم المتحدة بتأسيس عملية سلام في دارفور والتي أطلق عليها اسم اليوناميد UNAMID بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، وذلك في 31 جويلية 2007 م، تبنيا لقرار مجلس الأمن رقم 1769 المؤرخ 31 جويلية 2007م، تكمن المهمة الأساسية لليوناميد في حماية المدنيين، كما أنها تقوم بمهام تحقيق الأمن للمساعدات الإنسانية وتأكيد ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات والمساعدة في العملية السياسية الشاملة هناك، كما تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتقوم بالرصد والإبلاغ عن الحالة على الحدود مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

كان قرار المجلس أيضا أن ولاية العملية المختلطة تتحدد في الفقرتين 54 و 55 من تقرير الأمين العام ورئيس لجنة الاتحاد الإفريقي عقب اجتماعهم يوم 5 جوان 2007 وهي على النحو الآتي:

- الإسهام في عودة الأوضاع الأمنية اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية بشكل امن وتسهيل حصول جميع المحتاجين إليها في دارفور.

- المساهمة في حماية السكان المدنيين المعرضين لعنف جسدي وشيك والحيلولة دون حصول اعتداءات على المدنيين في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان.

- رصد تطبيق مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة منذ عام 2004 مع مراقبة مدى التقيد بها والتحقق من تنفيذها، فضلا عن المساعدة في تطبيق اتفاق سلام دارفور وأي اتفاقات لاحقة.

[1] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي (بشأن الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ،31 ماي الى 10 جوان 2008**، 15 جويلية 2008، ص 11.

- المساعدة في سياق العملية السياسية لضمان مشاركة جميع الأطراف فيها، مع توفير الدعم للوساطة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في جهودها المبذولة لتوسيع نطاق الالتزام بعملية إحلال السلام وتعميقه.

- الإسهام في خلق بيئة من الأمن موازية لإعادة بناء الاقتصاد وتنميته، وفي رجوع المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم بشكل دائم.

- المساهمة في نشر وتعميم ظاهرة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في دارفور وحمايته.

- المساعدة في سيادة القانون في دارفور بمختلف الوسائل من بينها تقديم الدعم لإقامة جهاز قضائي مستقل وتنميته إضافة إلى دعم نظام السجون وتعزيزه والمساعدة في إنشاء الإطار القانوني وترسيخه بالتشاور مع السلطات السودانية المعنية.

- متابعة الحالة الأمنية على حدود السودان مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتقديم تقارير عنها، كما قرر مجلس الأمن تقليص عدد عناصر الجيش والشرطة، على مدى 12 إلى 18 أشهر المقبلة (وفقا لقرار مجلس الأمن 2063 المؤرخ 21 جويلية 2012).[1]

[1] بركة محمد، " آليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة"، **قراءات سياسية**، ع40 ، أفريل 2019، ص ص 59،60.

تقويم:

- هشاشة الدول الإفريقية وضعف مؤسساتها.
- قلة الموارد والعتاد العسكري و اللوجستيك.
- عدم استقرار أغلب الدول الإفريقية، لما تشهده من انقلابات عسكرية وتعديلات مفاجئة للدساتير، إذ كان للموروث الاستعماري المتمثل في الاثنيات وذلك من قبل أطراف خارجية بحثا عن تحقيق المصالح.
- عدم التزام الدول تجاه المنظمة الإقليمية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي وكذا فروعه مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي، بعدم دفع الاشتراكات السنوية وعدم المساهمة في صندوق السلام وعدم دعم القوات الجاهزة بالجيش.
- تبعية معظم الدول الإفريقية اقتصاديا لمستعمراتها القديمة، أمام المتنافسين الجدد للقارة والمتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، تركيا، اليابان، إسرائيل.
- انتشار الفساد في معظم دول القارة.
- إشكالية التنسيق بين مجلس السلم والأمن الإفريقي والمفوضية إذ يفترض أن الهدف من هذا المجلس هو السرعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير والتدخل في الأزمات لا يستوجب سرعة ولكن في الواقع الممارسات فان هذا المجلس مرتبط في مهامه بمفوضية الاتحاد الإفريقي والتي تعقد دورتين في السنة وهذا غير كافي على الأقل في اتخاذ قرار إفريقي داخلي ناهيك عن الإشكال الأكبر والمتمثل في عدم اتخاذ قرار إفريقي إلا بالعودة إلى الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي عبارة عن منظمة إقليمية ينضوي نشاطها تحت نشاط الأمم المتحدة وهذا ما يزيد من تأخير اتخاذ القرارات الصائبة وفي وقتها المطلوب.

- كما أن مصالح الدول الكبرى المتنافسة في القارة الإفريقية تعمل على تأجيج بعض الانقسامات وعرقلة لاندماج وتكامل إقليمي إفريقي التنموي والأمني لتبقى الوحدات الإفريقية في عزلة ما يسهل استنزاف ثرواتها واستغلالها .

خلاصة الفصل:

خلصت الدراسة في هذا الفصل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمتي مالي والسودان من خلال الوقوف على الجذور التاريخية للأزمة في مالي والسودان وأسباب الأزمة التي تعود لطبيعة البنية الاجتماعية والتنوع الثقافي بالإضافة للأطراف الخارجية والمتمثلة في المستعمرات القديمة والدول الكبرى التي لها أطماع في كل من دولة مالي والسودان، وكذا الجهود الكبيرة التي قام مجلس السلم والأمن الإفريقي ببذلها في محاولة تسوية النزاع في كل من مالي والسودان بالرغم من قلة الكفاءة والإمكانيات والخبرة بالإضافة للجهود الأممية المتمثلة في جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع في مالي والسودان ومن خلال هذا توصلت الدراسة لتقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات.

إستنتاجات:

استنتاجات:

يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي وسيلة لتحقيق السلام و الاستقرار في إفريقيا، من خلال تنفيذ القرارات التي تتخذ من أجل الحد من النزاعات وتنظيم عمليات التدخل وعمليات حفظ وبناء السلام.

لعب مجلس السلم والأمن دورا كبيرا من خلال تدخله في معالجة النزاعات والصراعات التي تعاني منها القارة الإفريقية.

كان للمجلس دورا ملموسا في التعامل مع الوضع في كل من دولة مالي والسودان حيث بذل جهودا كبيرة وسعى لأن يكون له دور ريادي في محاولة حفظ السلام لكنه عان من إخفاق شديد في وضع حل للأزمة في كل من مالي والسودان.

وقد توصلنا من خلل دراستنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

– افتقار المجلس لمسألة التمويل والتي تعتبر من أبرز الصعوبات التي واجهها المجلس.

– ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي لتحقيق الهدف المرجو ألا وهو إحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية.

–افتقار مجلس السلم والأمن الإفريقي للكفاءة والخبرة في مجال حل النزاعات.

–مقارنة الكم الهائل من الأهداف والمبادئ التي نص عليها البروتوكول المنشئ للمجلس وأرض الواقع، نلاحظ الكثير من المفارقات التي تلقي الشكوك حول استطاعت المجلس على ترجمة كل الأهداف والمبادئ على أرض الواقع.

محدودية السلطات المخولة لمجلس السلم والأمن الإفريقي رغم السلطات الواسعة المخولة له نجد عدم قدرة المجلس على اتخاذ القرار والتدخل دون مرافقة مؤتمر الاتحاد الإفريقي، هذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام فعالية وسرعة رد فعل المجلس في الحالات المستعجلة.

من خلال هذا نلاحظ بأن مجلس السلم والأمن الإفريقي بدأ إفريقيا إلا أنه انتهى دوليا، هذا من خلال عجز الجهود الإفريقية للسيطرة على الأزمة، والعودة دائما للجهود الدولية وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات وقلة الموارد المادية و اللوجيستية.

وتوصلت الدراسة فيما يتعلق بالفرضيات فالفرضية الأولى: (كلما غاب السلم والأمن، كلما زادت النزاعات والعنف وانتشار عدم الاستقرار في القارة الإفريقية) فرضية صحيحة فالقارة الإفريقية تشهد الكثير من الحروب والفتن والأزمات وأعمال العنف وعدم الاستقرار هذا راجع لغياب السلم والأمن وفي ظل هذه التغيرات أبدت هيئة الأمم المتحدة اهتمامها لحفظ السلم والأمن الدوليين هذا للحد من انتشار النزاعات.

أما بالنسبة للفرضية الثانية: (كلما اعتمد المجلس في تمويله ودعمه على الأطراف الخارجية كالدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى، كلما قل دوره في حل النزاعات) فرضية صحيحة فمجلس السلم والأمن الإفريقي خلال مواجهته للأزمة في مالي والسودان افتقر للإمكانيات والوسائل بالإضافة للخبرة والكفاءة مما تتطلب منه الاعتماد على المنظمات الأخرى، وكذا رجوعه لمجلس الأمن قبل اتخاذه لأي قرار، كل هاته الأسباب أدت لقلة فعالية دور هذا المجلس في حل النزاعات.

أما فيما يخص الفرضية الأخيرة (كلما ا زدت التدخلات الأجنبية في النزاعات الإفريقية قلت فعالية المجلس في حل النزاعات وتسويتها) فرضية صحيحة ففشل مجلس السلم والأمن في حل الأزمة في كل من مالي والسودان راجع للتدخلات الأجنبية وكثرة الأطراف التي تدخلت لحل الأزمة لكن في الحقيقة هي سبب قلت فعالية المجلس.

من خلال هذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات من بينها:

- ضرورة توفر الإرادة لدى الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي لإنجاح دوره في حل النزاعات.
- الاعتماد على المجلس لحل النزاعات وقبول قراراته.
- توعية الشعوب الإفريقية للاعتماد على الحل الإفريقي بعيدا عن التدخل الدولي.

تخويل مجلس السلم والأمن سلطة التكييف والتدخل بإرادته دون صدور قرار المؤتمر.

- توقيع عقوبات على الدول الأعضاء التي تتأخر في دفع المساهمات.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

التقارير:

01. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي(بشأن الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار،31 ماي إلى 10 جوان ،** 15 جويلية، **2008.**

02. تقرير الاتحاد الإفريقي، **بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي.**

03. هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أديس أبابا والخرطوم و أكرا وأبيدجان وكينشاسا في الفترة من 14 إلى 21 جوان 2007،** 11 جويلية 2007.

04. هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي (بشأن الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، 31 ماي إلى 10 جوان 2008،** 15 جويلية 2008.

05. هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **رسالة مؤرخة 5 جوان 2007** موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، 5 جوان 2007.

الكتب:

06. د .زكي البحيري، **مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية،** (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008).

07. كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات،** لبنان، 1998.

08. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات.** الجزائر :المطبوعات الجزائرية، 1997.

المذكرات :

09. ابتسام بوعرعور، **دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام دراسة وصفية تحليلية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

10. إبراهيم مصطفى، إبراهيم المهنذر، **تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية،** رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة، الأكاديمية الليبية :فرع مصراتة مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2018.

11. بن محي الدين براهيم، **دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية،** رسالة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

12. بودن زكرياء، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2014/2010،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

13. حدادي إيمان، **إشكالية انفصال السودان وأثرها على دول المحور الإفريقي،** مذكرة الماستر غير منشورة جامعة ورقلة، 2015/2014.

14. حمير يحي القهالي، **الوضع القانوني لرجال الشرطة الدوليين التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام،** رسالة مقدمة لنيل الماجيستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط : كلية الحقوق، 2013.

15. حورية صغيور، **جهود الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي 2015/2012** ، مذكرة مقدمة الماستر غير منشورة، جامعة المسيلة،2018/2017.

16 سويسي سامية وزيدان سهيلة، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في إحلال السلم في إفريقيا،** مذكرة الماستر غير منشورة، جامعة جيجل، 2016/2015.

17. شليغم عبير، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2013/2012** ، رسالة الماجيستير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

18. عبد الحميد العوض القطيني محمد، الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة شندي :كلية الدراسات العليا، سنة 2016.

19. كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، لبنان :الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م، 1998.

20. مروة بوساحة، **بناء السلام : دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

21. مينة دير" **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**" ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر غير منشورة،(جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013).

22. يوسف دوسن،" **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل حلة الأزمات الدولية أزمة مالي نموذجا**"، رسالة مكملة لنيل الماستر، جامعة المسيلة، سنة 2019/2018.

المجلات والموسوعات:

23. بركة محمد،" آليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة"، **قراءات سياسية**، العدد 40، 2019.

24. دريد الخطيب، محمد أمير الشب،" انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع(27)، 2012.

25. عبد الرحمان أسامة، ياسمين عباس، الأمن القومي، **الموسوعة السياسية**، 2022.

26. عربي بومدين، مجلس السلم والأمن الإفريقي التجارب والأدوار، **السياسة الدولية**، المجلد، رقم 54 ، العدد 316، 2019.

27. كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، لبنان :الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م، 1998.

28. محمد رقاب، الآثار القانونية المترتبة عن قطع العلاقات الدبلوماسية على البعثات الدبلوماسية، **مجلة الدراسات الثانوية والسياسية**، م 1جلد، عدد 2.

29. محمد عبد الواحد، آليات تسوية الصراعات ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، **السياسة الدولية**، مجلد 54 ، عدد 216، 2019.

30. يخلف توري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد 02، 2018.

المواقع الالكترونية:

31. السلام و الأمن، موقع الأمم المتحدة، تم زيارة الموقع يوم :2022/05/10، الرابط :

https://www.un.org/ar/global-issues/peace-and-security

32. محمود عرفة موسى، محددات دور مجلس السلم والأمن الافريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي،

https://jsst.journals.ekb.eg/article_61401_538636dceadb799427c5bf f54f448f3e.pdf .0200/22/02

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

Reports:

33/ International Crisis Group," Mali: Avoiding Escalation"**, Crisis Group Africa Report**, Dakar/ Bruxelles, n° 189, 28 July 2012.

34/ Klute Georg, "Hostilities et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali.", **Cahiers d' E'tudes Africaines**, vol 35, No 137, 1995.

Periodicals/ working papers :

35/ Sophia Hatzisavvidou, Studying political disputes: A rhetorical perspective and a case study, **politics**, vol 42. Issu 02.__